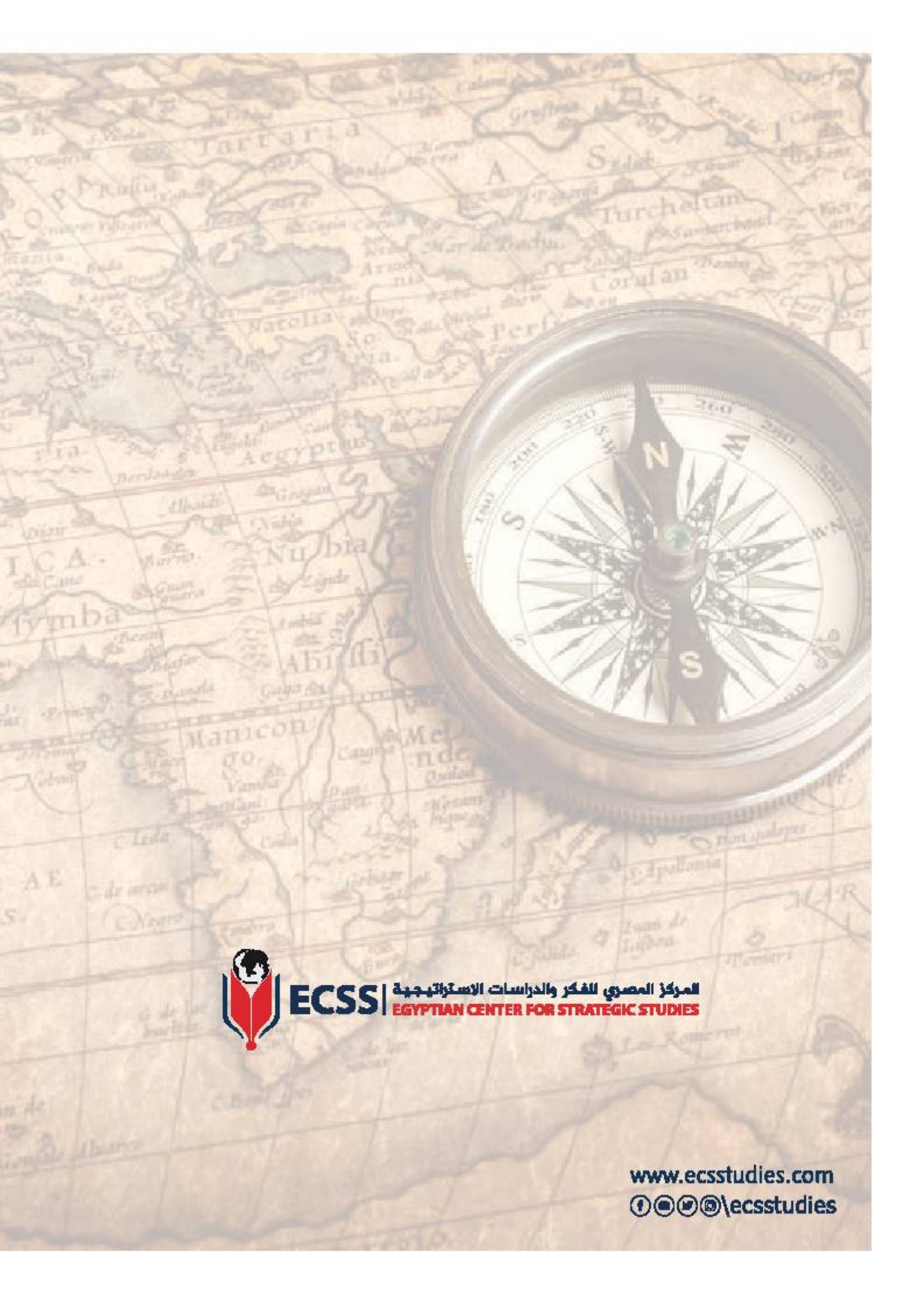




توقعات 2019

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم و العالم



ECSS | المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية
EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

www.ecsstudies.com

Facebook, Twitter, Instagram, YouTube icons followed by [ecsstudies](https://www.facebook.com/ecsstudies)

المدير العام للمركز

د. خالد عكاشة

المستشار الأكاديمي

د. عبد المنعم سعيد

المركز المصري للفكر والدراسات الاستراتيجية

مركز تفكير مصري

مستقل

إصدار سنوي

يناير ٢٠١٩

تحرير

د. خالد حنفي

١٠٠ شارع الميرغني - مصر

الجديدة - القاهرة

تليفون: ٢٢٦٩٠٥٨٦١ -

٢٢٦٩٠٥٨٦٣ - ٢٢٦٩٠٥٨٦٢

Email: Info@Ecsstudies.com

www.ecsstudies.com

توقعات ٢٠١٩

استشراف مصري لأبرز قضايا الإقليم والعالم

ص

الموضوع

١. **افتتاحية: مصر .. والبيئة العالمية والإقليمية في ٢٠١٩** ٥
٢. **تنظيمات الإرهاب: بروز نقاط ساخنة وتكتيكات متطورة** ٨
٣. **الصراعات العربية: انخفاض الحدة وتسويات قيد التشكل** ١٠
٤. **تسوية القضية الفلسطينية: استمرار عوانق المصالحة و«صفقة» قد تباعد عن مطالب العرب** ١٢
٥. **رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي: فرص وتحديات في بيئة متغيرة** ١٤
٦. **التسلح الإقليمي: استمرار تطوير القدرات الدفاعية لمكافحة عدم الاستقرار** ١٦
٧. **القوى الإقليمية غير العربية: انكماش متفاوت.. ومسارات بديلة** ١٨
٨. **أمن البحرين الأحمر و المتوسط: تحالفات متعارضة.. وتوازنات قوى جديدة** ٢٠
٩. **القوى الكبرى و الشرق الأوسط: تنافس محدود.. وسياسات حذرة** ٢٢
١٠. **المشهد الأوروبي: تأزم داخلي متصاعد.. واتساع فجوة القيادة** ٢٤
١١. **النفط العالمي: العوامل الحاكمة للأسواق وتوقعات الأسعار** ٢٦
١٢. **الاقتصاد العالمي: نزاعات تجارية تدفع نحو توقعات متشائمة للنمو** ٢٨
١٣. **التفاعلات السيبرانية: تزايد التدخلات الحكومية والجاسوسية الاقتصادية** ٣٠
-
- ٣٢ **قائمة الخبراء المشاركين**
- ٣٣ **فريق العمل: شباب الباحثين و الفريق التنفيذي**

مصر .. والبيئة العالمية والإقليمية في ٢٠١٩

د. عبد المنعم سعيد

القطب الواحد، كما كانت بريطانيا بين عامي ١٨٦٥ بعد هزيمة نابليون، و١٩١٤ حيث نشبت الحرب العالمية الأولى، وكذلك الولايات المتحدة الأمريكية بعد انهيار الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩١ وحتى عام ٢٠٠٨، عندما جرت الأزمة الاقتصادية والمالية العالمية، وهو العصر الذي سُمي بالعودة شكلاً، أما في الحقيقة فقد كانت الولايات المتحدة هي القائدة العظمى الوحيدة في العالم.

أما الآن، فإن العالم لم يعد أسيراً لقوة عظمى وحيدة، لأن التحدي للولايات المتحدة بات كبيراً، كما أن العالم لم يعد متعدد الأقطاب، أو على الأقل ليس في عام ٢٠١٩، على عكس ما كان شائعاً أن اليابان والهند وأوروبا الموحدة سوف تدخل في منظومة التنافس على قيادة العالم وتوجيهه؛ ولكن العالم يدخل حثيثاً إلى منظومة ثلاثية القوى العظمى: الولايات المتحدة الأمريكية، ودولة روسيا الاتحادية، وجمهورية الصين الشعبية.

والسبب في ذلك هو أن القوى الثلاث الأولى تعاني من نقاط ضعف هيكلية -على الأقل خلال هذه المرحلة- تجعلها أقل طموحاً نحو هذه المكانة العالمية. أما بالنسبة للقوى الثلاث الأخيرة، فإن الناتج المحلي الإجمالي للولايات المتحدة والصين يتقارب يوماً بعد يوم. وفي الوقت الراهن، فإنه بالحساب، استناداً إلى القوة الشرائية للدولار، فإن الناتج الصيني يتفوق على نظيره الأمريكي. وأخذاً لمعدلات النمو الراهنة، فإن الصين في طريقها إلى مزيد من التفوق، خاصة بعد الريادة في مجالات الثورة الصناعية التكنولوجية الرابعة. ويشير النمط الذي يدور في تفاعلات البلدين إلى تنافسهما، والولوج من المنافسة إلى الحرب التجارية، والاستراتيجية في بحر الصين الجنوبي، والسياسة بالعقوبات الأمريكية على حلفاء للصين، مثل كوريا الشمالية وإيران، والتي تضغط فيها واشنطن على دول العالم للاختيار بينها وبين الصين.

يحدث ذلك بينما تجري حرب باردة جديدة بين واشنطن وموسكو. ففي عام ٢٠١٤، نشرت دورية «الشئون الخارجية» الأمريكية مقالاً بعنوان «إدارة الحرب الباردة الجديدة»، وفي عام ٢٠١٦ «الجغرافيا السياسية الدائمة لروسيا»، و «البحث عن مكانة روسيا المشروعة»، و «إحياء القوة العسكرية الروسية» (هذا بعد ضم روسيا للقرم، واحتكاكها بأوكرانيا، وفرض العقوبات الأمريكية عليها، وتدخلها العسكري المباشر في سوريا).

بينما تُعيد مصر بناء نفسها، فإنها تتحرك في بيئة إقليمية ودولية لا بد وأن تتعامل معها، لما لها من تأثير على الأمن القومي المصري، وخطط التنمية الاقتصادية، والاستقرار السياسي للدولة. وعادة ما يتكون مفهوم هذه البيئة من ثلاثة مكونات رئيسية: أولها، درجة التطور التكنولوجي والصناعي في العالم. وثانيها، توازن القوى العالمي بين القوى الرئيسية في العالم. وثالثها، حركة هذه القوى في المحيط المباشر لمصر، أي على حدودها، والإطار العام في الشرق الأوسط، وما يسببه ذلك من تنافس أو تعاون أو صراع.

والثابت حتى الآن، أن العام المنصرم ٢٠١٨، والأعوام السابقة عليه، قد بدأت التمهيد لدخول العالم إلى ثورة صناعية رابعة، سوف يبدأ العام شهادتها خلال العام المقبل، سواء أكان ذلك في استخدامات عسكرية أم مدنية. ورغم أن دول العالم قد اقتربت من هذه الثورة بمسافات متفاوتة، فإنها تركزت في القوى العظمى والكبرى، وخلق مجالاً جديداً للحرب هو ما بات معروفاً بـ«الحرب السيبرانية»، الموجهة إلى الطاقات العسكرية والمدنية للدولة. كما أنها خلقت مجالات جديدة للتنمية باختراقات كبيرة في المجالات الإنسانية والزراعية والصناعية، حينما تقوم على التزاوج بين «تكنولوجيا المعلومات» و«التكنولوجيا الحيوية». ومُثل هذه الثورة الجديدة تحدياً كبيراً لمصر، كما تتطلب حشد الطاقات بشأونها، مع البدء بلجنة عليا من علماء مصر الكبار لبحث التعامل معه لدرء الخطر، وانهاز الفرصة.

لثلاثية القوى العظمى

وإذا كان النظام العالمي يشهد ثورة تكنولوجية صناعية جديدة، فإن إعادة تركيب توازن القوى بين القوى الرئيسية في هذا النظام يمثل ثورة أخرى ظهرت شواهد لها في عام ٢٠١٨، والمرجح أنها سوف تخرج إلى العلن خلال العام القادم. والشائع في علوم العلاقات الدولية هو أنها تركز على القوى العظمى، وعلاقتها، وسعيها إلى الهيمنة ومد النفوذ والمنافسة بالسلم أو بالحرب أو بالردع مع القوى العظمى الأخرى. والشائع أيضاً أن توصف المنظومة الرئيسية بعدد الأقطاب فيها، فيقال النظام متعدد الأقطاب، كما كان الحال بين الحربين العالميتين الأولى والثانية. أو نظام القطبين، كما كان في أعقاب الحرب الثانية حينما انفردت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي بالنظام الدولي. أو نظام

وفي العام ٢٠١٨، نشرت مجلة «الشتون الخارجية» في عدد يناير «احتواء روسيا مرة أخرى»، وفي عدد مارس «هل بدأت حرب باردة جديدة؟».

دار الزمان دورته وعادت الحرب الباردة من جديد بين موسكو وواشنطن، بينما كانت تجري حرب باردة أخرى بين واشنطن وبكين. الأولى في جوهرها استراتيجية مسرحها أوروبا والشرق الأوسط، والثانية تبدو اقتصادية تدور حول التجارة، ولكنها هي الأخرى استراتيجية حول السيطرة والنفوذ في العالم. والحرب تدوران بين ثلاث قوى: الولايات المتحدة الأمريكية التي لا تزال -نظريًا- القوة الاقتصادية والعسكرية الأولى في العالم، وروسيا التي -أيًا كان تواضع حالتها الاقتصادية- لديها أكثر من ٩٠٠٠ رأس نووية تكفي لتدمير الكرة الأرضية عدة مرات، كما أن لديها مجالات متميزة للتفوق التكنولوجي في

السلاح والفضاء، والأهم من ذلك كله أن لديها الإرادة السياسية للحركة واستخدام القوة العسكرية. فضلًا عن الصين التي لا تمتلك قوة اقتصادية جبارة فحسب، ولكنها أيضًا القوة الواعدة من حيث معدلات النمو والتكنولوجيات الحديثة. فلأول مرة في التاريخ البشري أصبح بمقدور الصين منافسة أمريكا في بعض مجالات التطور التكنولوجي.

هذه حالة جديدة على العلاقات الدولية في التاريخ المعاصر، ليس فقط بسبب العدد الثلاثي، ولكن لأنها تأتي في ظروف مختلفة تاريخيًا عما كان الحال عليه طوال القرن العشرين والبيانات الأولى للقرن الحالي. ومنحت التطورات التكنولوجية للأطراف الثلاثة ما لم تمنحه لدول وقوى أخرى، مثل الهند، أو الاتحاد الأوروبي الذي أضعفه الخروج البريطاني من الاتحاد، وضعف اقتصادات أساسية فيه مثل إيطاليا وإسبانيا واليونان، فضلًا عن تراجع النزعة «الأوروبية» بين دول الاتحاد، وهو ما في مجموعه خلق ضغوطًا كبرى على ألمانيا وفرنسا لا يعرف أحد متى يضيقون بها.

وربما كان أهم الظروف التي تميز هذه المرحلة هو الظرف الخاص بتولي «دونالد ترامب» الإدارة الأمريكية خلال هذه المرحلة، ونزعتة الانعزالية التي ترجمها الانسحاب من الشرق الأوسط، وإضعاف حلف الأطلنطي والاتحاد الأوروبي، وعلاقات أمريكا مع حلفائها الآخرين في اليابان وأستراليا.

تأثيرات شرق أوسطية

ظهرت التركيبة الحالية للنظام الدولي بخصائصها الجديدة في الشرق الأوسط قبل أن ينتهي عام ٢٠١٨ عندما قررت إدارة الرئيس «ترامب» سحب القوات الأمريكية من سوريا و٧٠٠٠ جندي أمريكي من أفغانستان، وهو اتجاه سوف يتأكد خلال عام ٢٠١٩ بالانسحاب الكامل من أفغانستان، والذي يُحتمل أن يؤدي إلى انسحاب باقي القوات الأطلنطية الأخرى. والنتيجة

المباشرة لذلك سوف تكون توفير طاقة جديدة للحركات الإرهابية في العالم، والذخ في عدم الاستقرار في الدول الهشة بالشرق الأوسط. أما النتيجة الثانية فهي إعطاء دفعة كبيرة لكل من تركيا وإيران لتحقيق أهدافهما بإضعاف القدرات الكردية بالدرجة التي تراها تركيا غير مهنددة لها، مع بقاء نظام «بشار الأسد» في سوريا في ظل تواجد إيراني بعيد عن الحدود الإسرائيلية، وبقاء روسي فعال في منطقة المشرق العربي تسعى فيه إلى توفير الظروف تحت رعاية موسكو لاستئناف عملية السلام العربية-الإسرائيلية.

أما إسرائيل -من ناحيتها- فسوف تسعى إلى إبقاء الأوضاع القائمة على ما هي عليه، مع السعي إلى توفير حالة من القبول بضم مرتفعات الجولان والضفة الغربية، كورقة تفاوضية للحصول على الهدف الأول، بينما تسعى -في الوقت نفسه- لتوسيع نطاق نفوذها غربًا في اتجاه اليونان وقبرص من خلال مشروع لأنابيب الغاز.

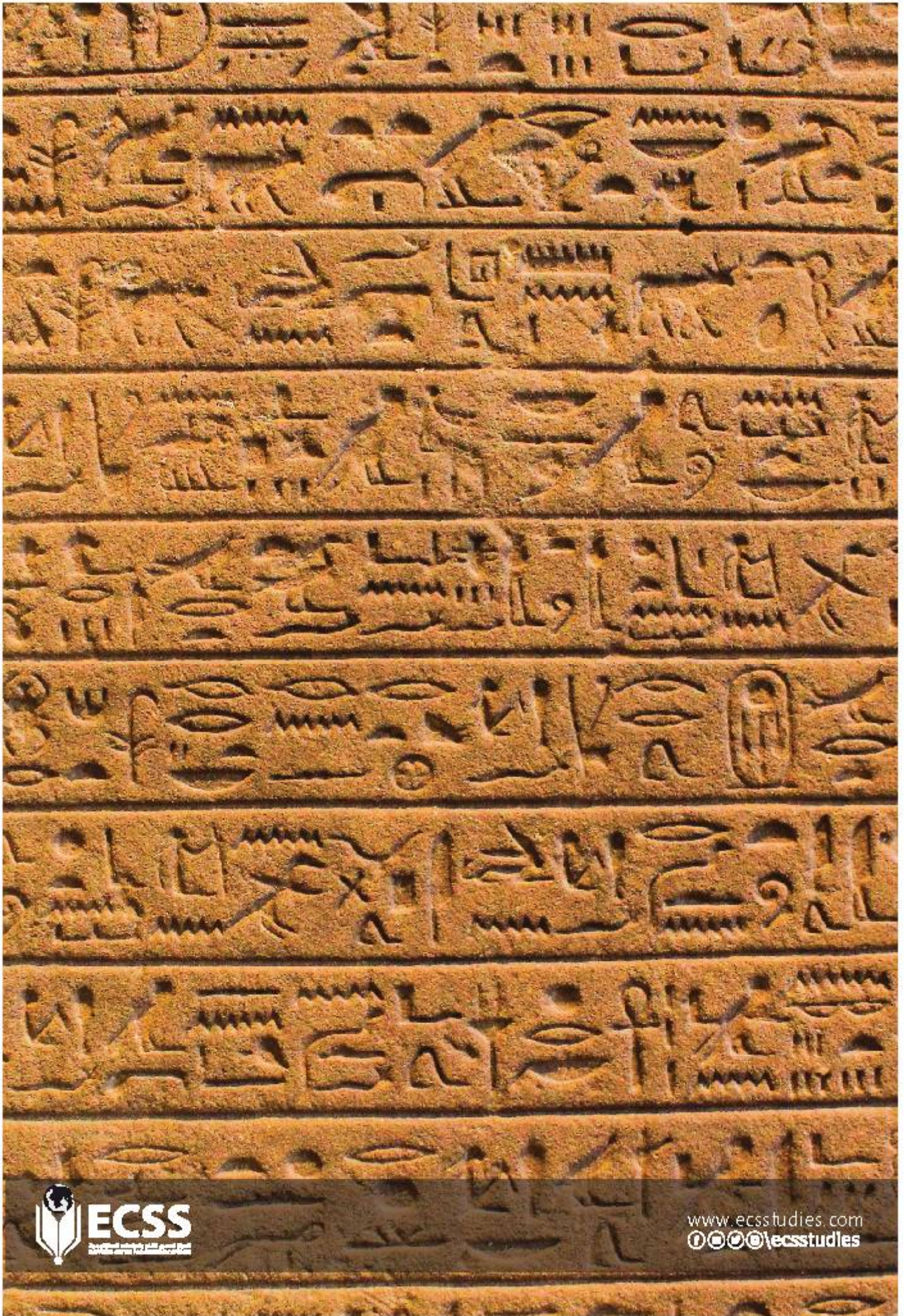
متطلبات مصرية

كيف تتعامل مصر مع هذا الواقع الجديد؟ وهل تصلح الاستراتيجيات السابقة (مثل: عدم الانحياز، أو اللحاق بالغرب أو بالشرق) لهذه المرحلة المختلفة عما سبق؟ الأمر يحتاج أولًا إدراك حقيقة ما يحدث، فرغم

ثلاثية القوى العظمى الراهنة، فإن سلوك كل منها يختلف عن الأخرى، خاصة تحت القيادات الحالية التي سوف تبقى في عام ٢٠١٩. فالصين تختار أهدافها بدقة، بحيث تخدم طاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية، وهي ليست على استعداد للتورط الاستراتيجي في منطقة غير شرق آسيا. فيما تمارس الولايات المتحدة حالة انسحاب عالمي، مقتنعة بأن الحدود الأمريكية تكفيها، وأن قوتها العسكرية تحميها دفاعًا وردعًا، سواء ضد القوى الأخرى، أو ما تعتبره التهديد الرئيسي لها وهو جحافل الهجرة إلى الولايات المتحدة. أما روسيا -من بين القوى الثلاث- فهي التي لديها الدافع (استعادة مكانة الاتحاد السوفيتي مرة أخرى)، ولديها الإرادة (فلاديمير بوتين)، والقدرات العسكرية للتحرك فيما وراء حدودها، وهو ما فعلته في جورجيا وأوكرانيا وسوريا.

أما **ثانيًا**، فتحديد مصالحنا بدقة ووضوح، والتحرك في اتجاهها بحكمة ومعرفه. و**ثالثًا**، استمرار عملية بناء طاقات القوة المصرية اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا، فهو الذي سوف يعطينا المرونة الكافية للحركة في كل الاتجاهات. و**رابعًا**، أن نجتمعنا وتحالفنا العربي هو الذي يعطينا فرصًا أكبر، أيًا كانت الاستراتيجية التي سوف نتبعها.

«استمرار بناء طاقات القوة المصرية اقتصاديًا وعسكريًا وسياسيًا يعطي المرونة الكافية للتعامل مع الواقع العالمي»



تنظيمات الإرهاب:

بروز نقاط ساخنة .. و تكتيكات متطورة



أي منهما على شفا الانكسار، وليس من المحتمل أن يقبل أحدهما بشرعية الطرف الآخر في السنوات القادمة، وهو ما من شأنه أن يُقيي الانقسام بينهما. وفوق ذلك، قد تُسهم التطورات المحتملة في ٢٠١٩ في تبيد حالة اللا يقين، حول مناطق نفوذ الطرفين، والتي ستتحدد عبر القتال، على النحو الذي برز في سوريا، وليبيا، وأفغانستان، واليمن.

٣- تراجع عند تنظيمات السلفية الجهادية : سيزاجع -على الأرجح- خلال عام ٢٠١٩ عدد تنظيمات السلفية الجهادية النشطة في العالم، (مثل «جند الخلافة» بالجزائر) الذي كان قد وصل إلى أعلى مستوى له على الإطلاق (٦٧ جماعة) في ٢٠١٦. ولعل من أهم أسباب ذلك، أقول نجم دولة وخلافة «داعش» التي كانت تمثل حافزاً لظهور تنظيمات تحاكيها وتستفيد من سمعتها في سوق الإرهاب الدولية، ومن مواردها الضخمة أيضاً. وقد لا يعني ذلك انخفاض سقف تهديد هذه الجماعات، إذ لا تزال هناك أعداد كبيرة من السلفيين الجهاديين الذين قُدّر عددهم بنحو ٣٣٠ ألفاً في ٢٠١٨.

تطور جغرافيا الإرهاب

١- تصاعد داعشي في إيران : من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ مزيداً من الهجمات الإرهابية في إيران، وذلك لعدة أسباب. أولها، أن استهداف إيران بات جزءاً من استراتيجية «داعش» الحالية لاحتضان وتطوير بنية تحتية مسلحة عضوية بين السنة الإيرانيين. وثانيها، أن توجيه «داعش» ضربات مؤثرة ضد إيران، بالتوازي مع انحسار سيطرته في العراق وسوريا، قد يكون بمثابة تحول دعائي قد يُعزز من موقف «داعش» في مواجهة غريمه تنظيم «القاعدة». وثالثها، أن التمدد الداعشي تجاه إيران قد يجلب هويولات للتنظيم من قوى مضادة له.

٢- استمرار بقوة «داعش» في العراق : فثمة الاتجاه مُتوقع باستمرار نشاط التنظيم في هذا البلد خلال ٢٠١٩، إذ لا يزال يزعم قيامه بمعظم أنشطته في سوريا والعراق. فمن أصل الهجمات الـ٤٦٧ التي زعم التنظيم مسؤوليته عنها في جميع أنحاء العالم في

تنتقل الظاهرة الإرهابية إلى أطوار جديدة متوقعة في عام ٢٠١٩، من حيث طبيعتها، كمصدر للتهديد، والمناطق التي قد تمتد وتنشط فيها، فضلاً عن تكتيكاتها القتالية. فمن جهة، ستظل مصادر التهديد الإرهابي مركزة حول تنظيمات مثل: «داعش»، و«القاعدة»، وفروعهما، و«طالبان أفغانستان»، و«بوكو حرام» في غرب إفريقيا. بينما يُتوقع تراجع العدد الكلي للتنظيمات السلفية الجهادية في الشرق الأوسط والعالم، وإن ظل خطرها قائماً.

من جهة ثانية، قد تبرز ساحات جديدة، إلى جانب المنطقة العربية، كمناطق جاذبة للنشاط الإرهابي، خاصة أفغانستان، وباكستان، وجنوب شرق آسيا. إضافة إلى احتمال تزايد ضربات «داعش» أو جماعات السلفية الجهادية المحلية للدخول الإيراني. فيما قد يستمر -على الأرجح- تمدد الإرهاب بين الساحل الإفريقي والمنطقة المغاربية. كما قد لا يعني انخفاض الإرهاب في أوروبا زوال خطره، مع استمرار مصادر القلق من ليبيا، والداعشيات العائدات. من ناحية ثالثة، فثمة توقعات بتزايد اتجاه تنظيمات الإرهاب إلى تطوير تكتيكاتها القتالية عبر التوسع في الطائرات المسيّرة والتطبيقات المشفرة.

مصادر تهديد متنامية

١- منافسة «طالبان» لـ«داعش» : حيث لا يزال تنظيم «داعش» يتصدر قائمة تنظيمات الإرهاب الأنشط والأشد فتكاً، خلال الفترة من الأول من يناير وحتى العشرين من ديسمبر ٢٠١٨، نفذ «داعش» بأفرعه العديدة ٤٠٥ عمليات هجومية تسببت في سقوط ٢٧٨٨ قتيلًا. بينما احتلت «طالبان أفغانستان» المرتبة الثانية (٢٠٧ عمليات هجومية، ١٥٢٤ قتيلًا)، لكن بالنظر إلى أن نشاط «طالبان» محصور في نطاق أفغانستان فقط، فذلك يعني أنها باتت أخطر وأشد فتكاً من «داعش».

٢- الانقسام حركة الجهاد العالمي : من المتوقع أن يتعزز خلال عام ٢٠١٩ الاتجاه الرئيسي الذي ظهر خلال النصف الثاني من ٢٠١٨، والمتمثل في أن الحركة الجهادية العالمية سيقدوها في المدى المنظور قطبان متمايزان ومتنافسان (القاعدة، وداعش)، لا يقف

سبتمبر ٢٠١٨، تم تنفيذ ٢٢٨ من هذه الهجمات في العراق. كما أن همة مؤشرات على زيادة نشاط «داعش» حول ديالى وكركوك.

٣- عودة نشاط «داعش» في سوريا : من المحتمل أن يؤدي القرار الأمريكي ببدء الانسحاب من سوريا، في ديسمبر ٢٠١٨، إلى عودة النشاط الداعشي مجددًا في شمال وشرق البلاد خلال ٢٠١٩، في ضوء عاملين أساسيين، الأول، أنه ما يزال هنالك ١٥ ألف مقاتل داعشي في سوريا، وفقًا للبينتاجون. والثاني، أن الانسحاب الأمريكي قد يشنت جهود قوات سوريا الديمقراطية (وهي طليعة قوات مكافحة «داعش» هناك) في معركتين، إحداهما عسكرية ضد تركيا، والأخرى سياسية بالأساس ضد النظام السوري.

٤- النزواء داعشي وتصاعد قاعدي باليمن : إذ دخل التنظيم الإرهابيان في صراع مفتوح باليمن بعد انتهاء حالة التعايش بينهما منذ يوليو ٢٠١٨. فخلال الفترة من يوليو وحتى نوفمبر ٢٠١٨، وقع أكثر من مائة قتيل إثر الصراع بينهما. ومن المرجح أن يشهد عام ٢٠١٩ حسمًا لهذا الصراع لصالح «القاعدة»، ليهيمن الأخير على المشهد مرة أخرى، وينزوي «داعش» هناك.

٥- تراجع سقف التهديد في مصر : إذ حالت التكتيكات المتبعة من قبل مصر في حملتها لمواجهة الإرهاب، دون أن تتحول سيناء إلى الوجهة المفضلة للمقاتلين الأجانب العائدين من سوريا والعراق. إلا أن هذا لا ينفي أن خطر تنظيم «ولاية سيناء» ما يزال قائمًا، حيث من المتوقع أن يظل التنظيم نشطًا وقادرًا على تنفيذ هجمات خلال عام ٢٠١٩، مع احتمالات تنفيذ عمليات في الداخل، وبما يتجاوز مناطق نفوذه التقليدية في سيناء. فمع استمرار حالة الفوضى في ليبيا، سوف تظل الحدود الغربية مع مصر معرضة للاختراق وتسلل بعض العناصر الإرهابية التي قد تتعاون مع بعض الخلايا النائمة في صعيد مصر لتنفيذ عمليات في وادي النيل.

٦- استعراو ليبيا كمنصة للإرهاب : إذ تبدو ليبيا، خاصة جنوبيها الذي تتناظر عليه تنظيمات قاعدية وداعشية متناحرة، منصة مستمرة لانطلاق الإرهاب في عام ٢٠١٩، لكن يصعب على «داعش» التوسع -خاصة في الجنوب- لاعتبارات قبلية، ونشوء ترابطات قاعدية مع الجريمة المنظمة بالمنطقة، وإن كان ذلك لا ينفي أن تظل ليبيا منصة لوجستية للإرهاب لإطلاق هجمات تستهدف دول الجوار العربي أو الإفريقي أو أوروبا، خاصة مع احتفاظ «داعش» بكيانات من قبيل «لواء الصحراء».

٧- أفغانستان.. بؤرة تركيز للإرهاب : حيث شهد هذا البلد العدد الأكبر من العمليات الإرهابية والضحايا في عام ٢٠١٨، وهو الاتجاه سيتعزز على الأرجح في ٢٠١٩، خاصة وأن أفغانستان تشكل حاضنة إرهابية، سواء لحركة طالبان الأكثر فتكًا في العاميين الماضيين، أو «ولاية خراسان» التي بلغ متوسط عدد ضحاياها في كل عملية نفذتها، خلال عام ٢٠١٨، ٥٦ ضحية (١٧ هجومًا أوقع ٨٧٢ قتيلًا).

٨- تمدد الإرهاب إلى الحدود المغاربية-الإفريقية : حيث من المتوقع أن تبرز منطقة الحدود المشتركة بين المغرب العربي والساحل الإفريقي، كنقطة ساخنة للنشاط الإرهابي في عام ٢٠١٩. فضلًا عن أن هناك تحالفات وطيدة بين التنظيمات الإرهابية ومجتمعات الرعاة من الفولاني والبندو الطوارق. وربما يكون المقر الرئيسي لمجموعة دول الساحل الإفريقي الخمس في موريتانيا التي تكافح الإرهاب، هدفًا جذابًا لنشاط التنظيم الأكبر هناك «نصرة الإسلام والمسلمين». كما ستظل مالي القاعدة التنظيمية للجماعة، وإحدى أهم بؤر نشاطها.

٩- قلق أوروبي من ليبيا والنساء العائدات : على الرغم من الاحتياطات الأمنية التي خففت عدد العمليات الإرهابية وضحاياها في أوروبا (١٧ قتيلًا في ٢٠١٨، مقابل ٨١ و١٦٨ قتيلًا في عامي ٢٠١٧ و٢٠١٦ على التوالي)، إلا أنها تواجه مخاطر في ٢٠١٩ من جهتي ليبيا، والنساء العائدات من مناطق الصراع في سوريا والعراق، نظرًا لاحتمال توظيفهن في عمليات إرهابية، في الوقت الذي يصعب على الرجال تنفيذها. أو قيامهن بتجنيد آخرين في بلدانهن الأصلية، أو كحلقة وصل لوجستية مع إرهابيين في العراق وسوريا.

”استطاعت مصر في حملتها لمواجهة الإرهاب، منع تحول سيناء إلى الوجهة المفضلة للمقاتلين الأجانب“

تكتيكات فعالة حديثة

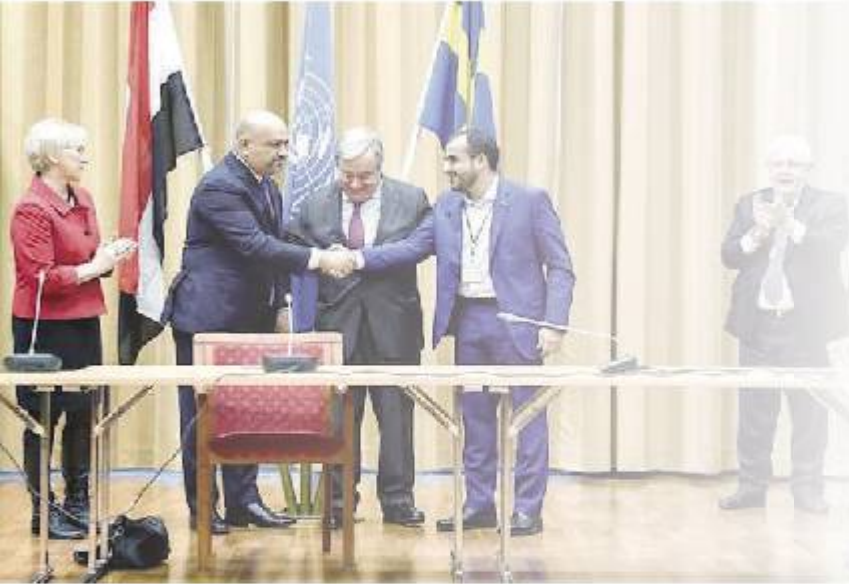
بجانب التكتيكات التقليدية التي عادةً ما تلجأ إليها التنظيمات الإرهابية في تنفيذ هجماتها، فإن همة اتجاهات متوقعة بتنامي لجوء تلك التنظيمات خلال عام ٢٠١٩ إلى أدوات تكنولوجية حديثة لتنفيذ هجماتها، ومنها:

١- اتساع استخدام الطائرات المسيّرة : من المتوقع توسع «داعش» في تعزيز ترسانته من الطائرات المسيّرة في ٢٠١٩، لاسيما وأن التنظيم بدأ توظيف هذه الطائرات في الهجمات الإرهابية لأول مرة في عام ٢٠١٦ في قاعدة الطبقة بسوريا. كما قد تستخدم جماعات سلفية جهادية أنواعًا أخرى من المركبات المسيّرة البرية والبحرية لاستهداف أهداف دقيقة واستراتيجية، وذلك على غرار فواعل مسلحة أخرى، كما وقع في يناير ٢٠١٧ عندما استخدم الحوثيون في اليمن قارنًا يتم التحكم فيه عن بُعد لضرب سفينة تابعة للبحرية السعودية في البحر الأحمر.

٢- زيادة اللجوء للتطبيقات التكنولوجية المشفرة : من المحتمل أن تحاول جماعات إرهابية محاكاة وتطوير التقنيات والأساليب التي تستخدمها المنظمات الإجرامية العابرة للحدود، وذلك عن طريق شراء هذه التقنيات من شركات غربية متخصصة، مثل شركة «فانتوم سيكيور» التي كشفت عنها المباحث الفيدرالية الأمريكية في مارس ٢٠١٨، ومقرها في كندا، حيث وفرت لجماعات إجرامية هواتف ذكية آمنة، تتيح عليها نظام بريد إلكترونيًا مشفرًا، بما يمكن الهواتف من التواصل مع بعضها بعضًا فقط، وبرمجتها بحيث يتم تدمير البيانات الموجودة على هاتف معين تلقائيًا إذا تم القبض على مالكه، أو غير بناء منصات اتصال مشفرة خاصة بها باستخدام أكواد تشفير البرمجيات المتاحة في المجال العام.

الصراعات العربية:

انخفاض الحدة.. وتسويات قيد التشكل



بحكم علاقاتها بأغلب الأطراف، غير أنها ستواجه تحديات؛ منها: احتمال «صحوة» داعش»، والموقف الإسرائيلي المضاد للتمدد الإيراني، وخلق جبهة جديدة للمعارضة. والثاني: تولى «جيري بيدرسن» (المبعوث الأممي الجديد لسوريا) مهامه مطلع العام الجديد، والذي قد يتوقف أمام التحولات الجيوسياسية وانعكاساتها المختلفة، ما قد يتيح هامشاً أكبر مما هو عليه لروسيا على أرضية «أستانة- سوتشي». كما أن خفض الانخراط العسكري الأمريكي في الأزمة قد يدفع واشنطن إلى التركيز الأكبر على الأمم المتحدة لممارسة أكبر قدر من الضغوط السياسية، وهو ما قد يعرض التحالف الثلاثي (الروسي العربي الإيراني) لامتحانات سوف تسعى واشنطن لتعميقها.

٣- احتمال عودة سوريا إلى المعاداة العربية: حيث قد ترتفع تلك العودة بمشروطيات استئناف العلاقة من جانب الدول العربية، لا سيما التي كانت تدعم فصائل المعارضة العسكرية، لكنها قد تتأثر بمستوى زيادة مساحة النفوذ الإيراني، وفي أفضل السيناريوهات ربما تعيد دمشق علاقاتها الدبلوماسية في النطاق العربي في مستوى محدود.

أزمة ليبيا.. مراوحة التعمية

يحكم مستقبل ليبيا في عام ٢٠١٩ عدة معطيات رئيسية، وإن كان لا يُتوقع بشكل عام ظهور تغيرات حاسمة في توازنات القوى بفعل العراقيل المتكررة أمام التسوية السياسية، ومن أبرز تلك المعطيات:

١- استمرار تفاوت الموازين العسكرية: فثمة ثبات نسبي في اتجاه ميل الكفة العسكرية لصالح الجيش الوطني الليبي بقيادة المشير «خليفة حفتر» الذي يسيطر على غالبية الأراضي الليبية (شرفاً وبعض المناطق الاستراتيجية في الجنوب) مقارنة بحلفاء حكومة الوفاق في غرب ليبيا في طرابلس ومصراتة والزنتان. ولا يُتوقع تغيرات حاسمة في ذلك الميزان خلال عام ٢٠١٩، لاعتبارين؛ الأول: طبيعة قيود القوى الغربية - خاصة إيطاليا والولايات المتحدة - على أي احتمال لتقديم الجيش الوطني باتجاه طرابلس. والثاني:

حالة التنافس الأمني والسياسي بين ميليشيات طرابلس ومصراتة والزنتان، والتي سعت الأمم المتحدة لاحتوائها إثر اشتباكات

تصف الصراعات المسلحة والأزمات في المنطقة العربية على عتبات تحول متوقع في عام ٢٠١٩. قد يقود إلى تغيرات نسبية في موازين التنافس الداخلي والخارجي بدرجات مختلفة. لكن ذلك قد لا يؤدي إلى تغير استراتيجي شامل، فالأغلب هو استمرار الصراعات في العام الجديد.

غير أنه من المتوقع بروز قسمات مشتركة بين تلك الصراعات، تتمثل في مسارين؛ أولهما: انخفاض درجة حدة الصراعات. وثانيهما: تصاعد زخم مسارات التسوية. فقد يشهد العام الجديد انطلاق أجندة تسويات جديدة قد تفرض استحقاقات سياسية وأمنية جديدة. ومع ذلك، لا تزال التسويات النهائية مؤجلة، على الأرجح، على اختلاف طبيعة الصراعات ومساراتها، إذ لم تبلغ نقطة النضج الكافي.

أزمة سوريا.. تنافس مضاعف

تتعطف الأزمة السورية باتجاه تحولات رئيسية متوقعة في عام ٢٠١٩، على نحو قد يُعيد هيكلتها باتجاه التنافس المضاعف، في ضوء ثلاث قضايا رئيسية:

١- تصاعد التنافس على ملء الفراغ الأمريكي: إذ قد يتصاعد التنافس الداخلي والخارجي على ملء فراغ الانسحاب العسكري الأمريكي الذي أعلن عنه في أواخر ٢٠١٨، لإعادة رسم خريطة موازين القوى. فباستثناء تركيا التي قامت بعملية هبوط استباقي قبل الانسحاب الأمريكي لإزاحة الوجود الكردي في شمال شرق الفرات؛ فإن النظام السوري وحلفاءه قد يعملون على الانتشار تدريجياً في باقي مناطق الفراغ، مع احتمالات تفاهم مع الأكراد مقابل الصدام مع المعارضة المسلحة التي يحتم نقلها بواسطة تركيا إلى شرق الفرات. همزة ذلك، قد تُوظف عناصر «داعش» الفراغ الأمريكي لإعادة تمركزها انطلاقاً من شرق دير الزور، كما قد توظف إيران ذلك الفراغ للتمدد أيضاً، وخاصة جنوباً باتجاه الحدود السورية العراقية التي كانت قاعدة «التنظيم» الأمريكية تحول دون حدوثه.

٢- اتفاق عملية التسوية السياسية المتعثرة: إذ إن التحولات الأمنية المحتملة في سوريا قد تُلقي بظلالها على مسارين؛ الأول: اتجاه روسيا لهندسة موازين القوى الجديدة سياسياً وعسكرياً،

٢- شكوك حول تجاوز الاستحقاقات السياسية: إذ تواجه ليبيا ثلاثة استحقاقات رئيسية في عام ٢٠١٩، هي: عقد المؤتمر الوطني العام في يناير القادم، والاستفتاء على مسودة الدستور الليبي، ثم إجراء انتخابات ليبية تشريعية ورئاسية في ربيع هذا العام. وتواجه تلك الاستحقاقات معضلات من قبيل: مدى إلزامية مخرجات المؤتمر الوطني للأطراف المتنازعة، والقدرة على تجاوز اختبار الدستور، وحدوده الالتزام بنتائج الانتخابات، وعدم تكرار ما جرى في استحقاقَي ٢٠١٢ و٢٠١٤. والأهم أنه ما لم تعكس المخرجات السياسية لتسوية الأزمة تفاوت موازين القوى، فلن يكون مقدورهما النفاذ على الأرض، مما قد يكرر مأزق اتفاق التسوية في الصخيرات في ديسمبر ٢٠١٥.

٣- تصاعد التنافس على الجنوب الليبي: حيث يُتوقع أن تشهد المنطقة صراعًا متعدد المستويات خلال عام ٢٠١٩، لكونها معبرًا للهجرة غير الشرعية، ومخزنًا للإرهاب والجماعات المسلحة الإقليمية، وساحة لنزاع الموارد. فداخليًا، يُتوقع سعي الجيش الوطني لتثبيت سيطرته وتوسيعها جغرافيًا في المنطقة في مقابل حلفاء حكومة الوفاق في المنطقة لدعم موقفه في موازين القوى السياسية والميدانية ودرء فلول الإرهاب. أما دوليًا، فقد يتصاعد الجنوب الليبي كحلقة صراع بين فرنسا التي ترغب في ربط المنطقة بنفوذها في الساحل الإفريقي، والولايات المتحدة الساعية لمكافحة الإرهاب بالمنطقة، وإيطاليا التي يتصاعد دورها في ليبيا منذ اجتماع باليرمو في نوفمبر ٢٠١٨. ووسط ذلك، فإن همة توقعات بتنشيط التنسيق بين القوى الإقليمية عبر آلية دول الجوار الليبي، وخاصة مصر والجزائر، مع تزايد مؤشرات لجوء التنظيمات الإرهابية للجنوب.

اليمن.. انفراجة دون اختراق

على الرغم من أن معادلات استكهولم في عام ٢٠١٨ تشكل نقطة إيجابية تشكل بداية انفراجة في الأزمة اليمنية، إلا أن المتصور هو أن إمكانية تحقيق اختراقات في بعض ملفات الخلاف سوف تظل محدودة ومرتبطة بمنظور الصفقات المتبادلة. وبرز منا اتجاهاً متوقعان، هما:

١- الأولوية الإنسانية لمسار المفاوضات: فالمتوقع أن يركز مسار المفاوضات اليمنية على الملفات ذات الأولوية، خاصة الإنسانية، إلى جانب المقايضة بين السياسي والأمني والاقتصادي، مع ظهور تفاعل أدوار دولية لم تظهر بعد بنقلها مثل روسيا وبريطانيا، إلى جانب الأطراف المحلية التي لم تُهْمَل سياسيًا، مثل الجنوبيين، إضافة إلى ترقب أطراف لاختراق المشهد بهدف استثمار الوضع لجني مكاسب، وقد يكون «حزب الإصلاح اليمني» الأكثر تحسُّبًا لهذه النقطة لإعادة التوضيح السياسي مستقبلاً، وربما سيقوم «حزب المؤتمر الشعبي العام» بالمحاولة نفسها حال تمكُّنه من ترميم التصدعات التي أصابته خلال السنوات السابقة.

٢- انخفاض حدة الصراع العسكري: إذ من المتوقع أن يبرز ذلك الاتجاه في عام ٢٠١٩ مع بقاء الصراع دون إنتهائه كخيار أساسي في التعامل مع الأزمة، إضافة إلى استمرار النزاعات في المناطق التي لم يشملها اتفاق استكهولم، وإن كان من المتوقع أن تضغط القوى الدولية لتكرار نموذج خفض التصعيد في الحديدة في المناطق الأخرى. ومن ثم، يُتوقع انعكاس محدودٍ لمخرجات التسوية على الواقع الأمني، بل يبقى احتمال انعكاس هذا المسار قائمًا، على نحو ما جرى في مفاوضات الكويت عام ٢٠١٦، حيث سيرمن الحوثيون استجابتهم للمعطيات الجديدة بما يُمكن إحرازه من مكاسب هينطي الصفقات ومخرجات التفاعلات الإقليمية والدولية مع الأزمة، خاصة مع ظهور أدوار جديدة ذات ثقل، منها دور الأمم المتحدة المرشح لأن يتضاعف بهدف حل الأزمة الإنسانية في عام ٢٠١٩، إلى جانب تصاعد أدوار فاعلين دوليين آخرين، خاصة الولايات المتحدة وروسيا.

العراق.. تأزم مستمر

تبقى التفاعلات السياسية والأمنية مهيمنة على الأزمة العراقية خلال عام ٢٠١٩، مدفوعةً في ذلك بعدة معطيات أساسية، هي:

١- مسار التفاعلات السياسية، حيث إن

تعثرت تشكيل الحكومة العراقية يصب في صالح مزيدٍ من النفوذ الإيراني في المجال العراقي، خاصة وأنه لم يحدث تغير يُذكر في شكل النظام السياسي، وبقاء ديناميكياته التقليدية على حالها منذ عام ٢٠٠٣. إذ ما تزال التيارات السياسية الشعبية تهيمن على العملية السياسية، وإن كان همة توقع في عام ٢٠١٩ بتنامي الحضور العربي في العراق، إلا أنه لا يزال غير وازنٍ للحضور الأمريكي.

على جانب آخر، هناك شروخ تتسع لدى تيار سُنة العراق، كما برز في أزمة حقيبة وزير الدفاع في تشكيل الحكومة، وهي شروخ تُضعف ذلك التيار، ولا سيما مع تبعثره، على عكس القوى الشعبية التي تختلف في التوجهات، لكنها تصطف في القرار السياسي.

٢- مسار التفاعلات الأمنية: إذ لا يزال لدى العراق برنامج قائم في عملية مكافحة الإرهاب سوف يتواصل في عام ٢٠١٩، مع استمرار الحضور الأبرز لقوات «الحشد الشعبي» والتنسيق مع إيران، وهو ما كانت له دلالاته في صراعات أخرى بالمنطقة كاليمن، حيث أبدت بعض الميليشيات الشيعية -مثل كتائب سيد الشهداء- رغبتها في مؤازرة الحركة الحوثية، بخلاف دورها العسكري في سوريا.

لكن المتوقع هو أن تلك الرغبة لا تعدو كونها دعاية، بينما قد يقلص حضورها في سوريا إلى أدنى مستوى بفعل الواقع الميداني، بجانب انخراط قوات الحشد في العملية السياسية العراقية. كما أنه من غير المتوقع أن تحدث مواجهات كردية مع بغداد مع استئناف العلاقة، وتجاوز عقبة الاستفتاء، إلى جانب دور الوساطة الذي يلعبه «مسعود البرزاني» في العملية السياسية.

«ما لم تعكس المخرجات السياسية لتسوية الأزمات العربية تفاوت موازين القوى، فلن يكون مقدورها النفاذ على الأرض»

تسوية القضية الفلسطينية:

استمرار عوائق المصالحة..

و«صفقة» قد تبتعد عن مطالب العرب



أحد جوانبه مع الأفكار الإسرائيلية والأمريكية المطروحة، حول فكرة السلام الاقتصادي، أو مع بعض ما تروج له أطراف وقوى مختلفة وبصورة غير مباشرة وبتدرج حول دولة أو دويلة غزة. في الوقت نفسه، قد توأصل بعض الدول الإقليمية، خاصة قطر وإيران، التغلغل في قطاع غزة، سواء من خلال التمويل المادي لمبادرات موظفي «حماس» أو تنفيذ بعض المشروعات الاقتصادية والعمرائية. وهو ما عتبر عنه بوضوح القيادي بحركة «حماس» «إسماعيل هنية» في خطابه بذكرى انطلاقه حماس في ١٦ من ديسمبر ٢٠١٨ عندما وجه الشكر لكل من قطر وإيران.

٣- تصاعد الضغوط على السلطة الفلسطينية: حيث تعرض السلطة الفلسطينية لهجوم عنيف من جانب إسرائيل والولايات المتحدة، وهو الأمر الذي قد يتصاعد خلال عام ٢٠١٩، في ضوء عاملين رئيسيين: أولهما، الموقف المتشدد من جانب الرئيس «أبو مازن» تجاه واشنطن، في أعقاب قرارها بنقل السفارة الأمريكية للقدس. وثانيهما، العمليات التي ينفذها فلسطينيون ضد مستوطنين أو أفراد من الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، وتحميل «أبو مازن» مسؤولية ذلك.

على جانب آخر، فإن همة قضية لا تهم عادة إثارها بصورة علنية حول السلطة الفلسطينية، ولكنها ربما تشهد بدء التركيز عليها في عام ٢٠١٩، وهي خلافة الرئيس «أبو مازن»، ومن الشخصية المؤهلة لتكون قادرة على مواجهة التحديات الداخلية والخارجية التي ستشهدها القضية، لا سيما في ظل وجود أحاديث غير علنية حول هذا الموضوع من جانب العديد من الأطراف، أهمها: «حماس»، وإسرائيل، والأردن، والولايات المتحدة.

٤- سعي حركة «حماس» لتثبيت سيطرتها على غزة: حيث يُعد الوضع الراهن لحركة «حماس» جيداً في ظل سيطرتها على السلطة في غزة، مما قد لا يدفعها إلى إحداث تغيير دراماتيكي فيه، ومن ثم ستكون حريصة على الحفاظ على هذا الوضع خلال عام ٢٠١٩، ومحاولة تثبيت أركان حكمها في القطاع، مع تركيزها على أربعة محاور أساسية. الأول: دعم علاقاتها مع مصر، والتجاوب مع مطالبها الأمنية المتعلقة باستقرار الحدود. والثاني: التعامل الشكلي مع جهود المصالحة الفلسطينية. والثالث: دفع مصر إلى فتح معبر رفح بشكل دائم، مما لا يستلزم عودة السلطة الشرعية للقطاع.

تشكل تسوية القضية الفلسطينية، أحد الملفات التي يُنتظر أن تشغل حيزاً واسعاً من التفاعلات الإقليمية والدولية في عام ٢٠١٩، في ضوء توقعات بطرح الولايات المتحدة خطة السلام، أو ما يُسمى إعلامياً بـ«صفقة القرن» خلال هذا العام. وبينما يُتوقع أن تبتعد تلك الخطة عن المطالب العربية والفلسطينية، في ضوء موقف واشنطن إزاء قضيتي القدس المحتلة واللاجئين؛ فإن ذلك الزخم المنتظر يأتي في سياق توقعات باستمرار الانقسام الفلسطيني، واحتمال انهيار الهدنة الأمنية في المناطق الفلسطينية. فضلاً عن النجاح المحتمل لليمين الإسرائيلي في الانتخابات المبكرة المقرر عقدها في إبريل ٢٠١٩. وتُساهم تلك التغيرات المحتملة في تصاعد أهمية الدور المصري كقوة إقليمية موازنة في تسوية القضية الفلسطينية، نظراً لما لها من تأثيرات على استقرار المنطقة والأمن القومي المصري.

سبعة اتجاهات

همة توقعات أساسية حول تسوية القضية الفلسطينية في عام ٢٠١٩، يمكن طرحها على النحو التالي:

١- استمرار عوائق إنهاء المصالحة الفلسطينية: حيث تشير معطيات الموقف الفلسطيني الداخلي إلى أن العقبات المثارة أمام إنهاء الانقسام الفلسطيني لا تزال قائمة، حيث لا توجد دلائل واضحة على إمكانية إحداث اختراق حقيقي في مواقف كل من حركتي «فتح» و«حماس»، حيث تهمسك السلطة الفلسطينية بأن مفتاح المصالحة يتمثل في تمكين الحكومة الفلسطينية من السيطرة على كافة مقاليد الأمور في غزة، دون استثناء. بينما تصر «حماس» على أن تمكين الحكومة يُعد مسألة نسبية، مع ضرورة قيام الرئيس «أبو مازن» بإنهاء كافة القيود المفروضة على القطاع أولاً. وبالتالي، فليس متوقعاً أن يشهد عام ٢٠١٩ حلاً لهذه الأزمة، وإن كان الطرفان سيحاولان عقد العديد من الاجتماعات بينهما، ولكن ربما تقتصر نتائجها على أمور شكلية لا تغير من الواقع على الأرض.

٢- معاناة متواصلة لتبعات حصار قطاع غزة: إذ لا يزال القطاع يعاني من تبعات الحصار الإسرائيلي، وهو الأمر الذي من المتوقع ألا يشهد أي تغيير في العام الجديد، ما دامت حركة «حماس» تتحكم فعلياً في القطاع، ولا سيما الجانب الأمني. مما يواز ذلك، قد تستمر محاولات بعض القوى الدولية في التركيز على ما يسمى «غزة أولاً»، تحت ادعاءات مختلفة، سواء إنسانية أو اقتصادية، وهو ما يتفق في

أما المحور الرابع والأخير، فهو التحرك الخارجي مع بعض الدول التي ترتبط معها بعلاقات جيدة إقليمياً ودولياً، وعلى رأسها قطر وروسيا.

٥- تهدئة أمنية هشة في المناطق الفلسطينية: فعلى الرغم من حالة التهدئة التي يشهدها قطاع غزة حالياً، فإن هناك احتمالات بتفجر الوضع في أي وقت خلال العام الجديد، حيث إن اتفاق الهدنة غير المكتوب قابل لأن يشهد انتهاكات متكررة يمكن أن تؤدي إلى عمليات عسكرية متبادلة بين إسرائيل والقطاع. وبالتالي، فمن المحتمل أن تنشب حرب رابعة تدومها إسرائيل لأسباب داخلية، أو تبادر بها «حماس» في حالة وصولها إلى مرحلة من الضغط المتواصل عليها. في الوقت نفسه، ربما يشهد الوضع الأمني في الضفة الغربية مزيداً من التصعيد على فترات، أو انتفاضة ثالثة، خاصة مع انسداد أفق التسوية السياسية، أو إذا ما وُجدت «صفقة القرن» طريقها إلى التنفيذ.

٦- «صفقة القرن» قد تبعد عن مطالب العرب: من المتوقع أن تشهد الأشهر الأولى من عام ٢٠١٩ طرح الولايات المتحدة لـ«صفقة القرن» أو خطة السلام الأمريكية USA PEACE PLAN،

التي عكفت إدارة الرئيس «ترامب» على بلورتها منذ توليه السلطة، وإن كانت هناك توجهات لتأجيل طرحها إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية. وبالرغم من أن بنود هذه الخطة لم تُطرح رسمياً حتى الآن، ولا يمكن الاعتماد على تسريباتها في استشراف المستقبل، إلا أن همة تقديرات بأن هذه الخطة ستكون بعيدة -ولو نسبياً- عن المطالب العربية والفلسطينية المعروفة، والتي تحظى بإجماع عربي، خاصة في ظل الموقف الأمريكي «المجحف» تجاه قضيتي القدس واللاجئين، الذي يمكن توصيفه بأنه يُسقط بشكل عملي هاتين القضيتين من مائدة التفاوض، ويتطابق فيهما مع الموقف الإسرائيلي.

٧- هيمنة اليمين الإسرائيلي على الانتخابات القادمة: من المقرر أن يشهد شهر إبريل ٢٠١٩ انتخابات إسرائيلية مبكرة. ومن المتوقع أن تكون الغلبة في هذه الانتخابات لليمين الإسرائيلي، كما أن الحكومة الجديدة قد تشهد نفس التحالفات بين اليمين المتطرف والأحزاب الدينية القومية، إذ لا يزال «بنيامين نتنياهو» يحظى بالفرصة الأكبر في أن يكون رئيساً للوزراء مرة أخرى حتى بعد تلك الانتخابات، خاصة مع عدم ظهور شخصيات منافسة له على الساحة السياسية. وحتى بفرض اختفاء «نتنياهو» لأي سبب، فإن من سيخلفه سيكون شخصية مهيمنة متشددة.

معاور التحرك المصري

في ظل توقعات بمرور متغيرات مختلفة تؤثر على مسار تسوية القضية الفلسطينية، فإن همة ضرورة التحرك المصري نظراً للدور المحوري الذي تتمتع به القاهرة على كافة المستويات، ويهدف

إقرار حالة من التوازن، حتى لا تؤدي هذه المتغيرات إلى التآخر على استقرار المنطقة، وبالتالي على الأمن القومي المصري. في هذا المجال، فإن همة توصيات أساسية للتحرك المصري، تتحدد في أربعة أطر أساسية هي:

١- ضرورة مواصلة مصر جهودها في محاولة لإنجاز المصالحة الفلسطينية، إذ لا توجد دولة في العالم مؤهلة لإنهاء هذا الملف المعقد سوى مصر، أخذاً في الاعتبار أن المرجعية الرئيسية لحل كافة مشاكل الانقسام تتمثل في وثيقة المصالحة الموقعة في القاهرة في الرابع من مايو عام ٢٠١١، ثم اتفاق القاهرة الموقع في أكتوبر عام ٢٠١٧، وهو الأمر الذي ينطبق على أهمية التحرك المصري مع أية حكومة إسرائيلية، أيا كانت توجهاتها، من أجل تثبيت التهدئة وحتى لا تتفجر الأوضاع في غزة، مما يؤثر سلباً على الأمن القومي المصري، كما يجب أن تظل القضية الفلسطينية حاضرة في أية اتصالات مصرية - إسرائيلية.

٢- التحرك تجاه قطاع غزة في إطار رؤية متكاملة متعددة الجوانب، بحيث تعتمد في جوهرها على درء أية مخاطر أمنية يمكن أن تتعرض لها سيناء انطلاقاً من غزة، وتجنب وصول الوضع المعيشي

منها إلى حالة متدهية. وفي هذا المجال، من المهم استمرار علاقات القاهرة مع «حماس» و«فتح»، وكافة الفصائل الفلسطينية دون استثناء. مع الأخذ في الاعتبار ضرورة الوقوف بقوة أمام أية محاولات للترويج لفكرة دولة غزة، وألا يتم فتح معبر رفح بشكل دائم إلا في حالة عودة السلطة الفلسطينية.

٣- الدعم العام للسلطة الفلسطينية وتنشيط الاتصالات مع قياداتها السياسية، مع أهمية أن يكون لمصر دور

هادئ في مسألة خلافة «أبو مازن»، حتى تتم عملية انتقال السلطة بصورة سلمية بعيدة عن أية أطماع شخصية لأية أطراف.

٤- التعامل المرن مع «صفقة القرن» عندما تُطرح فقط رسمياً ومرامدة

عدم الرفض المسبق لها، بل دراستها مصرياً وعربياً، وبلورة موقف موحد يوضح ما بها من إيجابيات وسلبيات، والتعديلات المطلوبة، حتى تكون مقبولة.

في الوقت الذي لا بد أن تُعالج فيه القمة العربية المقبلة هذه الصفقة، وتحدد إلى أي مدى تتلاءم مع مبادرة السلام العربية من عدمه. وفي كل الأحوال، فستكون هذه

القمة فرصة سانحة أمام إعادة طرح الموقف العربي المعروف تجاه ثوابت

القضية الفلسطينية، والتأكيد على أن حل القضية يسبق محاولات إسرائيل تطبيع علاقاتها مع الدول العربية.



رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي:

فرص وتحديات.. في بيئة متغيرة



بيئة متغيرة

ترأس مصر الاتحاد الإفريقي في فترة تميز فيها القارة الإفريقية بتحسين العديد من المؤشرات الإيجابية، وعلى رأسها تجاوز معدل النمو الاقتصادي ٤% في عام ٢٠١٨، بعد أن شهد تراجعاً كبيراً في العامين السابقين. كما أصبحت البنية الاقتصادية للمقارة أكثر تنوعاً ومرونة، بحيث ارتفع إسهام القطاعات الصناعية والخدمية. ويرتبط التحسن في المؤشرات الاقتصادية بالعديد من السياسات الإصلاحية التي تبنتها الحكومات الإفريقية، والتي انعكست بالإيجاب على قضايا مثل: مكافحة الفساد، وتطوير القدرة على جذب الاستثمارات الأجنبية التي تجاوزت قيمتها على مستوى القارة ككل ٦٠ مليار دولار، ومكافحة التهرب الضريبي، مما رفع قيمة الضرائب التي تحصلت عليها الدول الإفريقية خلال عام ٢٠١٨ إلى أكثر من ٥٠٠ مليار دولار.

فرص مطروحة

تحمل الرئاسة المصرية للاتحاد الإفريقي خلال عام ٢٠١٩ عدداً من الفرص التي يمكن استثمارها مما يعود بالنفع على مصر وإفريقيا، ومن أبرزها:

١) قيادة مصر مرحلة جديدة من تطوير العمل الإفريقي المشترك، بقوة دافعة لتطوير التكامل القاري، من خلال مواصلة جهود إصلاح الاتحاد الإفريقي، مما يعزز حوكمة الدول الأعضاء للاتحاد، ومما يجعل مفوضية الاتحاد أكثر قدرة على تقديم العون اللازم للدول الأعضاء بغرض تحقيق أهداف أجندة ٢٠٦٣ الإنمائية. كما تسعى مصر إلى تعزيز آليات عمل لجنة المندوبين الدائمين للاتحاد، مما يساهم في تأسيس إجماع بين الأعضاء بشأن ما تتخذه المنظمة القارية من قرارات وسياسات.

٢) دعم العلاقات العربية-الإفريقية، نظرًا لاحتلال الدائرتين صدارة اهتمام السياسة الخارجية المصرية. وفي هذا الشأن، تتزامن القمة العربية-الإفريقية الخامسة المزمع عقدها في الرياض مع رئاسة مصر للاتحاد الإفريقي لتشكل فرصة تاريخية لتطوير العلاقات العربية-الإفريقية من خلال استثمار العلاقة الاستراتيجية التي تجمع مصر والسعودية.

يشهد الاتحاد الإفريقي في عام ٢٠١٩، تولي مصر رئاسته، في ظل سياقات إفريقية متغيرة، مما يطرح معه العديد من الفرص والتحديات. وجاء فوز مصر برئاسة الاتحاد نتيجة جهود متواصلة في السنوات الخمس الأخيرة لتأكيد دورها الفعال في القارة الإفريقية. فمن ناحية، تبنت مصر سياسة التحرك النشط داخل الأطر التنظيمية القارية والإقليمية الفرعية، حيث تمكنت من رأب الصدع بينها وبين شركائها الأفارقة، في أعقاب تجميد أنشطتها في الاتحاد عام ٢٠١٣، وتطوير انخراطها في مجال السلم والأمن القاريين بفوزها بعضوية مجلس السلم والأمن الإفريقي عام ٢٠١٦، فضلاً عن لعب دور محوري في تحقيق التكامل الاقتصادي بين أقاليم القارة، وذلك باستضافتها مؤتمر التكتلات الثلاثة (كوميسا، سادك، شرق إفريقيا)، وعقدتها منتديات الاستثمار في إفريقيا، بجانب النشاط المصري المكثف خلال أعمال القمة العربية-الإفريقية الرابعة، التي عُقدت في مالابو (عاصمة غينيا الاستوائية) عام ٢٠١٦.

ومن ناحية ثانية، اتجهت مصر للمعالجة المباشرة لقضاياها الخلافية مع بعض الأطراف الإفريقية، على النحو الذي تجسد في الالتزام بالنهج التفاوضي المنفتح في التعامل مع قضية مياه النيل، على الرغم من تباين رؤية مصر مع كل من إثيوبيا والسودان. كما شهد الملف ذاته تطوير مصر لعلاقاتها الثنائية مع مختلف دول حوض النيل، وخاصة مع كل من جنوب السودان وكينيا وتنزانيا التي شهدت مؤخراً تعاوناً مصرياً كبيراً في تنفيذ مشروع سد نهر روفيجي.

ومن ناحية ثالثة، تسعى مصر لاستثمار التقدم الكبير في علاقاتها بجوارها الإفريقي من خلال تبنيها قائمة أولويات تتمتع بقدر كبير من الإجماع بين مختلف الدول الإفريقية خلال عام رئاستها للاتحاد الإفريقي، وتضمن هذه القائمة ملفات مكافحة الإرهاب، وحل النزاعات، والتكامل الاقتصادي، والأندماج الإقليمي، ودعم البيئة، والبنية التحتية، والتشغيل والتوظيف، وكذلك تطوير البنية التحتية لتعزيز التكامل عبر مشروعات شبكات الطرق، وبناء السدود، والربط الكهربائي.

مصر - حينذاك - في دعم حركات التحرر الوطني الإفريقي.

تحديات متوقعة

على الرغم من تعدد الفرص المتاحة أمام مصر في رئاستها للاتحاد الإفريقي خلال العام القادم، تظهر العديد من التحديات المتوقعة، ومن أبرزها:

١) محدودية القدرات المالية للاتحاد الإفريقي حيث يعد الخلاف بشأن هويل الاتحاد الإفريقي إحدى الإشكاليات المزمنة التي تواجه الاتحاد منذ تأسيسه، والتي تعيق تطوير العمل الإفريقي المشترك. فثقليدياً، يظهر تعارض في مواقف الدول الأكثر مساهمة، والدول الأكثر احتياجاً واستفادة من إنفاق الاتحاد. وعلى الرغم من التزام مصر المتجدد بكونها واحدة من أكثر الدول مساهمة في تحمل نفقات الاتحاد الإفريقي، فقد تحفظت مصر على صيغة قرارات قمة كيجالي لعام ٢٠١٦ بشأن هويل الاتحاد، والتي اعتبرتها مصر متجاوزة في بعض جوانبها للسيادة المصرية في المجال المالي، ومؤسسة للمزيد من عدم التوازن في تحمل الدول الأعضاء للأعباء المالية، وهو الموقف الذي تؤيده كل من الجزائر والمغرب ونيجيريا وجنوب إفريقيا، والتي تشكل مع مصر الدول الأكثر مشاركة في تحمل الأعباء المالية للاتحاد.

٢) تصاعد حدة المنافسة بين عددٍ من

القطاب القارية حيث تُنذر العديد من

العوامل بتصاعد حدة المنافسة بين عددٍ من الدول الإفريقية ذات الثقل والتأثير، سعياً من كلٍ منها لممارسة دور أكبر داخل الاتحاد الإفريقي. فقد اجتمع عددٌ من العوامل الظرفية لتفتح الباب أمام بعض اللاعبين الذين عادوا مثل (المغرب) والقادمى مثل (إثيوبيا) للسعي لتوسيع دائرة نفوذها في المنظمة القارية. فعودة المغرب للساحة الإفريقية قد تؤدي لإيجاد مناخ من المنافسة التقليدية مع الجزائر. وفي المقابل، تنتهج إثيوبيا سياسة خارجية نشطة تستهدف إعادتها إلى ممارسة دور صانع السلام الإقليمي والقاري، مما يتيح لها المزيد من التأثير السياسي في دوائر جوارها المختلفة في القرن الإفريقي وحوض النيل، على النحو الذي تجسد في قضية الخلاف المصري-الإثيوبي بشأن سد النهضة، إذ جاءت المواقف الإثيوبية -في كثير من الأحيان- معارضةً للتوجهات المصرية الحريصة على مبدأ الإدارة المشتركة للموارد في إطار التزام مختلف الدول بمبدأ عدم الإضرار.

٣) تصاعد حدة التدخلات الخارجية في إفريقيا بعد أن أصبحت ظاهرة القواعد العسكرية الأجنبية في إفريقيا أكثر انتشاراً، خصوصاً في البحر الأحمر و القرن الإفريقي، والساحل الإفريقي، وهذه الظاهرة يصاحبها استمرار سعي مختلف اللاعبين الدوليين للتأثير على القرارات الإفريقية سياسياً واقتصادياً عبر حزمة من وسائل الإغراء والضغط تكون محضلتها غالباً قرارات لا ترضع المصالح الإفريقية في أولوياتها، مما سيضع أمام مصر تحدياً جديداً يتعلق بمواجهة أنماط مستحدثة من التدخلات الخارجية تحتم مواجهتها قدرة مصر على تشكيل موقف إفريقي موحد قادر على الحفاظ على استقلال القرار الإفريقي أمام تحديات المستقبل.

٣) تطوير العلاقات داخل القارة الإفريقية، كوحدة واحدة داعمة

لتوجهات العالم النامي، على المستوى الاقتصادي والسياسي والأمني، في جميع المحافل الدولية. وقد أبدت الصين منذ وقت مبكر ترحيبها بالرئاسة المصرية للاتحاد، وتطلعها لتحقيق أكبر قدر من المكاسب المشتركة لكل من الصين وإفريقيا. كما أبدت العديد من الأطراف الدولية الهامة رغبتها في تطوير علاقاتها بالقارة الإفريقية في ظل الرئاسة المصرية، من بينها روسيا التي تعتزم عقد أول قمة روسية إفريقية، وكذلك فرنسا التي أعلنت تزامناً بزيارة رئيسها «إيمانويل ماكرون» للقاهرة مع تسلم مصر رئاسة الاتحاد الإفريقي. يتوازي ذلك مع الحرص المصري على إقامة علاقات إيجابية متوازنة مع مختلف الأطراف، في إطار تعاون الجنوب-الجنوب، وتجنب تقسيم دول القارة الإفريقية، مما يدعم مبادئ السياسة الخارجية المصرية، من احترام وحدة الدولة وسيادتها، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول إلا في إطار منظومة القانون الدولي، وفتح الأسواق الإفريقية لبعضها بعضاً، من خلال استكمال اتفاقيات ثنائية، وإقليمية، قد بدأ العمل بها بالفعل.

٤) تعزيز الاستراتيجية المصرية للتنمية

الشاملة في إفريقيا، في ظل ما تعاني منه القارة الإفريقية من حاجة للدعم الدولي لمسيرة التنمية، عن طريق الاستفادة من الخبرة المصرية المكتسبة في تحقيق التنمية في السنوات الخمس الماضية، وذلك من خلال تشبيك الخبرات الاقتصادية المصرية

مع القوى الكبرى، والمؤسسات المالية الدولية، لحشد الموارد المالية والاستثمارات والدعم الفني للقارة، على النحو الذي بدأ بالفعل من خلال المشاركة الفعالة في منتدى الصين إفريقيا، ومنتدى روسيا-إفريقيا، ومنتدى ألمانيا-إفريقيا، والمنتدى الأوروبي-الإفريقي في عام ٢٠١٨، والتي يمكن أن تتسارع وتيرتها خلال الشهور القادمة مع تعدد الشركاء الدوليين من الدول الكبرى والمنظمات الدولية التي يمكن التحويل عليها في هذا الشأن.

٥) التوافق الإفريقي حول القضايا الأمنية الرئيسية

وفي مقدمتها مكافحة الإرهاب، حيث انخرطت مصر في تقديم الدعم المباشر للدول الإفريقية في مواجهة التحديات الأمنية عبر تدريب وتأهيل الجيوش الوطنية، على غرار ما تقوم به مصر مع دول **G5** في الساحل الإفريقي (موريتانيا، مالي، بوركينا فاسو، النيجر، تشاد)، وما أعلن عنه مؤخراً مع جنوب السودان. وحصول العسكريين الأفارقة على زماله أكاديمية ناصر العسكرية العليا، والتدريب المتاح في مركز القاهرة لتسوية المنازعات وحفظ السلام في إفريقيا، وتدريب الدبلوماسيين الأفارقة في معهد الدراسات الدبلوماسية التابع لوزارة الخارجية المصرية. ويأتي هذا الإجراء لضمان احتواء التهديدات الأمنية المختلفة على المستوى الإقليمي مما لا يفتح الباب للتدخلات الأجنبية. هذا بالإضافة إلى مشاركة القوات المصرية ضمن مهمات حفظ السلام التابعة للأمم المتحدة في أكثر من دولة إفريقية.

٦) البناء على الموروث التاريخي الإيجابي الذي ترسخ في فترة

حكم الرئيس «جمال عبدالناصر»، وتقدير الدول الإفريقية لجهوده



التسلح الإقليمي:

استمرار تطوير القدرات الدفاعية لمكافحة عدم الاستقرار

النزاعات للترتيبات والتفاهات التي يتم التوصل إليها. أما العامل الثاني، فيتعلق بتزايد معدلات النزاعات الصغيرة التي تنقسم بدورها إلى فطين؛ النمط الأول «نزاعات فرعية» يحركها فاعلون من غير الدول، والثاني «نزاعات انشطارية» تنتج عن انفجار النزاعات الكبيرة. فعلى سبيل المثال، فإن همة توقعات بتصاعد الصدام في الأزمة السورية على خلفية تنافس الأطراف المختلفة على ملء الفراغ الذي يشكله إعلان البيت الأبيض بدء انسحاب القوات الأمريكية من شرق الفرات.

بينما يتعلق العامل الثالث، بزيادة الطلب على الجيوش، لكونها أداة فاعلة وضمانة للاستقرار الداخلي كآلية دفاع فعالة ضد المخاطر والمهددات، كما تعتبرها بعض الدول أداة تنفيذية ناجزة لأجندة السياسة الخارجية، وأيضًا في بعض الحالات التي ستشهد خلال عام ٢٠١٩ عملية إعادة بناء الجيوش في الدول المنهارة، كاليمن وليبيا. أما العامل الرابع، فينصرف إلى مخاوف دول الإقليم من عدم استقرار سياسات القوى الكبرى تجاهها.

ظواهر ناشئة

في سياق آخر، همة ثلاث ظواهر ناشئة في مجال التسلح الإقليمي، قد تأخذ مساحة من تفاعلات التسلح في الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٩. الأولى، تتعلق بـ«الصفقات القلقة»، وهي التي لم يتم بعد الاتفاق عليها، مع احتمالية تراجع من طرف واحد، وبعضها يعود نتيجة لموقف بعض الدول المنتجة للسلاح من الحروب والصراعات في الإقليم، أو لديها مدونات سلوك معينة تضطرها إلى إلغاء الصفقات، أو في إطار عملية فرض عقوبات. ومن أبرز أمثلة ذلك، الصفقة الكندية مع السعودية، التي لم يحسم مصيرها بعد. أما الظاهرة الثانية، فتتعلق بتنامي «المقاومات العسكرية»، من خلال التوسع في مجال البنية الأساسية العسكرية، سواء داخل الدول أو خارجها في ظل عدة اتجاهات، منها -على سبيل المثال- إعادة بناء وتأهيل البنية العسكرية في البلدان التي شهدت دمارًا

تتجه التوقعات في عام ٢٠١٩ إلى استمرار ظواهر التسلح التقليدية التي شهدتها الشرق الأوسط خلال السنوات السابقة، في ظل بقاء المسببات، خاصة استمرار حالة الفوضى الإقليمية، وعدم القدرة على إقرار السلام، بسبب صعوبة تحقيق اختراق نوعي في الأزمات أو إنهاء الصراعات المسلحة بالمنطقة، وذلك في مقابل زيادة بناء القدرات العسكرية، خاصة للدول الوطنية ذاتها، للحفاظ على مستوى الردع، ومكافحة مظاهر عدم الاستقرار أو أي فوضى محتملة في المنطقة.

ومع هذا، فمن المرجح أن يشهد العام الجديد تصاعدًا لظواهر ناشئة، ترتبط بأهماط التسلح الدفاعي الجديدة، واختلالات معادلات الردع، وانعكاسات أجواء التوتر في العلاقات الدولية- الإقليمية. وقد تعطي التوقعات الخاصة بـ«التحولات» السياسية والأمنية في أغلب مناطق النزاعات في المنطقة -وخاصة ليبيا وسوريا واليمن- انطباعًا باحتمال تراجع مظاهر حالة «العسكرة» التي شهدتها الإقليم، منذ عام ٢٠١١، على خلفية تصاعد جهود تسويتها سياسيًا، وجمود الأوضاع الميدانية العسكرية.

لكن تلك الجهود قد تعبر أكثر عن تحولات تكتيكية تختص بحالة كل نزاع على حدة، كما تغفل باقي دوافع استمرار مظاهر الفوضى الأخرى في مناطق النزاعات.

مناخ غير مستقر

لذا، فإن همة عوامل أساسية تتعلق باستمرار مظاهر زيادة التسلح في الشرق الأوسط للتكيف مع تلك التحولات التي لم تُختبر بعد. وهي: **الأول**، يتعلق بطبيعة النزاعات المسلحة بالمنطقة، كونها نزاعات طويلة الأمد، إذ لا توجد مؤشرات قاطعة تدل على احتمال انتهاء أي منها، مما في ذلك الحالات التي شهدت خطوات متفائلة نسبيًا في مسارات للتسوية. إضافة إلى أن ظواهر العنف في المنطقة أثبتت قدرتها على إعادة إنتاج نفسها بأشكال أخرى تعذي عدم الاستقرار، مع انخفاض مستويات الاستجابة من جانب أطراف

واسمًا أو جزئيًا، إضافة إلى حالات التمدد العسكري خارج حدود الدول، فضلًا عن اتجاه التوسع في بناء قواعد عسكرية إضافية في ضوء قيام بعض الدول في المنطقة باستكمال بناء وعمليات تحديث بنيتها العسكرية. ناهيك عن دخول قطاعات الهندسة العسكرية كشريك في البنية الأساسية ذات الطابع المدني بسبب الاستخدام المزدوج للبنية (عسكري / مدني)، وهو اتجاه غربي بدأ ينتقل إلى الإقليم، خاصة في المطارات والطرق والموانئ .

وتتعلق الظاهرة الثالثة بسباقات دول المنطقة على منظومات الدفاع الصاروخية، على خلفية التنافس بين منظمتي الدفاع الروسية (S-400) (S-300) في مقابل الباريوت الأمريكي، أو احتمال الجمع بينهما وفقًا للمساعي التركية لجمع المنظومتين معًا.

اتجاهات متوقعة

في سياق استمرار عدم الاستقرار، ونشوء ظواهر تسليح جديدة، فإن همة اتجاهات متوقعة لمسارات التسليح في منطقة الشرق الأوسط، خلال عام ٢٠١٩، وذلك على النحو التالي:

١- تزايد الإنفاق الدفاعي والعسكري :

وينطلق ذلك التوجه المتوقع من بنود بعض الميزانيات العسكرية المعلن عنها، إلى جانب كل من الصفقات التي حصلت على موافقات

الجهات المُصدِّرة، التي سيتم تمويلها خلال عام ٢٠١٩. فضلًا عن استمرار مشروعات تحديث وتوسيع هيكل القوة العسكرية، وعمليات مكافحة الإرهاب، وزيادة متطلبات أمن الحدود، والاتجاه إلى بناء المزيد من القواعد في أغلب دول الإقليم، وجدول التمرينات العسكرية الثنائية والمتعددة الأطراف، إذ إن همة زيادة مضطردة في الفعاليات العسكرية متعددة الأطراف، ومنها «مناورات درع الخليج، ودرع العرب».

لكن هذا التوسع في الإنفاق العسكري سيكون مقيّدًا بحالة النمو الاقتصادي ومستوى أسعار النفط بالنسبة لدول الخليج والعراق وتركيا والجزائر، خاصة فيما يتعلق ببند الصفقات، مع ثبات -وربما تقدم طفيف- في حالة مصر، حيث سيرتبط باستلام دفعات من الصفقات التي سبق إتمامها في الأعوام الماضية، أو إتمام صفقة الأباتشي الجديدة التي تمت الموافقة عليها من الولايات المتحدة. ومن المتوقع أن تبدأ بعض دول الشرق الأوسط برامج تسليح متدرجة، كما هو الحال في السودان، ولكن سيكون ذلك رهناً برفع الحظر أو استعادة الاستقرار الداخلي إثر الاحتجاجات الشعبية الأخيرة في أواخر ديسمبر ٢٠١٨. وربما يمتد ذلك المتوقع إلى الحالة الليبية إن جرى اتفاق سياسي مستقر، لكنه يظل احتمالاً مستبعدًا.

٢- استمرار هامش تنوع مصادر التسليح: يكتسب هذا التوقع

في العام الجديد صدقيته من بُعدين جديدين؛ الأول: زيادة هامش التنوع والعلاقات الدفاعية والتسليحية بين دول المنطقة والدول المصدرة للسلاح للمنطقة، كما الحال بالنسبة للصفقات الفرنسية والروسية، في ظل تنافس القوى الكبرى على دول المنطقة، مما يساعد الأخيرة في تنويع صادراتها، والتحلل من القيود السياسية التي يفرضها بعض المنتجين الغربيين الآخرين. أما البعد الثاني: فيأتي في إطار حيز مناورة دول المنطقة للحصول على عروض أسعار أفضل أو سباق التسليح.

٣- بناء تحالفات ذات طابع عسكري: وهو اتجاه قيد التبلور ربما يشهد حدثًا نوعيًا خلال عام ٢٠١٩، مع احتمال انطلاق التحالف الاستراتيجي للشرق الأوسط بين دول الخليج الست ومصر والأردن، إضافة إلى تعزيز التحالفات الاستراتيجية القائمة في نطاق الدائرتين العربية-الإقليمية والعربية-الإفريقية، إذ قد يستدعي ذلك إنشاء قوة عسكرية إقليمية.

٤- توطين الصناعات العسكرية: وهو

اتجاه بدأت تسلكه أغلب دول المنطقة في السنوات الخمس الأخيرة، كما تستأنفه بعض الدول -ومنها مصر- وفقًا لاستراتيجية إعادة تأهيل وتنمية بنية الصناعة الوطنية، وكذلك الإمارات والسعودية اللتان قامتا بإجراءات هيكيلية واسعة

لدمج العديد من الشركات المحلية المنتجة للسلاح. وربما يشهد عام ٢٠١٩ تحقيق بعض الدول نقلات نوعية في هذا الاتجاه، إذ إن مصر بصدده بناء النسخة الثانية من الفرقاطة «جويند»، واستكمال إنتاج بعض النماذج التي أُعلن عنها في إيديكس ٢٠١٨. وقد تظهر مؤشرات جديدة في الخليج في المعرض السنوي للإمارات. واللافت أيضًا في هذا الصدد- هو إعلان روسيا بدء عملية بنية أساسية لتصنيع معدات بحرية في ميناء طرطوس السوري خلال ٢٠١٩، وهو مؤشر على اتجاه آخر يتعلق بتوسيع دائرة التصنيع المشترك.

٥- اتساع سباقات التسليح: وهي ظاهرة تعززت إقليميًا منذ فترة

بسبب طبيعة التهديد الإيراني الذي لا يزال متواصلًا مع استمرار القيام بالتجارب الصاروخية، إلى جانب تعزيز طهران للقدرات النوعية لأذرعها الإقليمية، في العراق وسوريا ولبنان واليمن. لكن قد يطرأ جديد على هذه الظاهرة في عام ٢٠١٩، وهو سباق التسليح العربي بسبب أزمة مقاطعة قطر من قبل الرباعي العربي، وربما تدخل سلطنة عمان ذلك المضمار على خلفية الأوضاع غير المستقرة في اليمن وبحر عمان والقرن الإفريقي، وذلك على الرغم من أن استراتيجيته مسقط ظلت غير منخرطة في صراعات وتنافس المنطقة. لكن مع افتتاح القاعدة البريطانية العمانية المشتركة في مارس ٢٠١٩ ربما تغير من وجهة النظر تلك .

”من المرجح توسع دول كمصر و السعودية و الإمارات في مسار توطين الصناعات العسكرية“



القوى الإقليمية غير العربية:

انكماش متفاوت..

ومسارات بديلة

متغيرات صاخطة

لكنّ طموحات القوى الإقليمية الأربع في التمدد على حساب المنطقة العربية لم تدم طويلاً، بل شهدت تراجعاً في السنوات الماضية، ويتوقع استمراره في عام ٢٠١٩ في ظلّ متغيرات عدة، من أبرزها:

١- أزمات داخلية وخارجية في إيران: إذ إن توظيف إيران للاتفاق النووي مع القوى الغربية في عام ٢٠١٥ في تهديد دورها الإقليمي، واجهته صعوبات في سوريا، جراء تهديد النفوذ الروسي، فضلاً عن توجيه إسرائيل ضربات متتالية لمحاولة طهران إقامة قواعد عسكرية ثابتة، إضافة إلى تعثر طهران في إقامة صناعات عسكرية متطورة في لبنان لدعم «حزب الله»، وتحويله إلى ذراع أكثر قوة للضغط على إسرائيل. وبلغت تلك الضغوط ذروتها على إيران في عام ٢٠١٨، بانسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي في ظل إدارة «ترامب»، وعودة واشنطن إلى سياسة فرض العقوبات على طهران، التي تم تطبيق دفعتين منها. إضافة إلى ذلك، تعرض حلفاء إيران في اليمن (الحوثيون) لأوضاع عسكرية صعبة، مع تصاعد ضغط التحالف العربي الذي تقوده السعودية.

٢ - سياسة تركية تحت الضغط الخارجي: إذ تزايدت حدة الخلافات بين أنقرة وكلّ من واشنطن والاتحاد الأوروبي على خلفية معالجة الأزمة السورية، والموقف من قضايا الأكراد، والهجرة، وحقوق الإنسان. بل إن الملف الأكثر حساسية للأمن القومي العربي، الخاص بمنع الأكراد في سوريا والعراق من إقامة كيانات شبه مستقلة تملك قدرات عسكرية متطورة؛ بدأ أن حكومة أنقرة غير قادرة على فرض تصوراتها الخاصة به في مواجهة المواقف الأمريكية والروسية والإسرائيلية المخالفة. وبرغم ما قد يبدو من أن الإعلان الأمريكي حول الانسحاب من سوريا يمثل ظاهرياً فرصة جديدة للتمدد العربي، إلا أنه -في المقابل- يفرض عليها قيوداً بسبب التواجد العسكري الروسي، والخلاف حول حجم الدور العربي المناهض، يُضاف لكل ذلك، استمرار أزمة تراجع قوة الاقتصاد العربي.

تتخذ أدوار القوى الإقليمية غير العربية (تركيا، إيران، إثيوبيا، إسرائيل)، في عام ٢٠١٩، اتجاهًا متوقعًا نحو تراجع طموحات التمدد الإقليمي، بعدما شهدت تصاعدًا إثر مناخات الضعف الداخلي في المنطقة العربية بعد عام ٢٠١١. وعكس ذلك الاتجاه المتوقع الذي برزت تُدّره في العام الماضي، عودة القوى الأربع إلى انتهاج سياسات واقعية، بعرض الاستجابة للضغوطات الداخلية والخارجية. ولا يعني هذا تحول تلك القوى بشكل مفاجئ وحاد عن سياساتها المبنية على فائض الطموحات الإقليمية على حساب الدول العربية، إذ يتوقع أن يكون ذلك التراجع تدريجياً وبدرجات مختلفة، وإن كان ملموساً.

ويتأسس ذلك التوقع على منطلق الفرصة التي لم تكتمل للقوى الإقليمية غير العربية في مرحلة ما بعد ٢٠١١. إذ نظرت إسرائيل إلى أوضاع المنطقة العربية المضطربة على أنها الأنسب لتخفيف الضغوطات المتعلقة باستئناف التسوية مع الفلسطينيين، وتوسيع نطاق التطبيع مع الدول العربية، وتحويل الأنظار باتجاه إيران باعتبارها الخطر الرئيسي على المنطقة. فيما سعت تركيا إلى استعادة الحلم العثماني القديم، مراهنةً على قوى الإسلام السياسي، حتى بعد السقوط الشعبي لجماعة الإخوان الإرهابية في ثورة يونيو ٢٠١٣، والتراجع النسبي لحركة النهضة التونسية، إذ انتقلت أنقرة إلى التدخل في الأزمتهن السورية والليبية، ودعمت قوى إسلامية على اختلاف مشاربها.

في الوقت نفسه، اعتبرت إيران أن توقيع الاتفاق النووي مع القوى الغربية (١+٥) في عام ٢٠١٥، جواز مرور لتوسيع نفوذها الإقليمي بالمنطقة العربية والضغط على إسرائيل، حيث تغلغت في سوريا واليمن، ووسّعت نفوذها في العراق ولبنان، موظفةً في ذلك أيضًا تهديد «داعش» في كلّ من الأزمتهن السورية والعراقية. فيما استغلت إثيوبيا اضطرابات المنطقة العربية لتجسيم النفوذ المصري عربيًا وإقليميًا، والسعي لبناء تحالفات وثيقة مع تركيا وإسرائيل.

٣- تحولات إثيوبية إثر صعود «أبي أحمد»: إذ انعكس صعود



رئيس الوزراء الإثيوبي «أبي أحمد»، في أبريل ٢٠١٨، على خلفية أزمة احتجاجات داخلية، في تراجع أديس أبابا عن تبني سياسات خارجية غير واقعية وصدامية خاصة تجاه القرن الإفريقي ومصر. إذ أنهت الخلافات مع إريتريا، وغيّرت من سياسة دعم الانقسامات الصومالية إلى الرهان على وحدة هذا

البلد، ودعم حكومة الرئيس «محمد عبدالله فرماجو». وتوصلت إلى تفاهات مع كل من السودان وجيبوتي بهدف تحقيق الاستقرار في القرن الإفريقي. كما تكفل الإعلان الرسمي عن تأجيل تشغيل سد النهضة بسبب مشكلات فنية واقتصادية إلى عام ٢٠٢٢ بتخفيف حدة الأزمة الممتدة مع مصر في هذا الملف. وتشي كل تلك التحولات بتعثر سياسة إثيوبيا في اللعب على تناقضات المصالح بين القوى الكبرى والإقليمية لتحقيق طفرة اقتصادية موعودات واستثمارات خارجية.

ووسط ذلك المناخ الباعث على تحجيم طموحات القوى الإقليمية غير العربية، لم تتعرض إسرائيل لضغوطات كبرى على سياساتها الخارجية، لكنها تبدو مرشحة أكثر لكبح فائض طموحاتها، في ظل نشوء متغيرات محتملة في عام ٢٠١٩. وقد يدفع ذلك المناخ تلك القوى إلى مراجعة سياساتها الصدامية في الخارج، التي انتهجتها في السنوات السابقة، لا سيما وأن ذلك يُلقى بأعباء ضاغطة على اقتصاداتها، ويزيد حدة الأزمات الاجتماعية في الداخل.

اتجاهات متوقعة

وفي إطار ما سبق، يُمكن توقع عدة اتجاهات لسياسات القوى الإقليمية غير العربية في عام ٢٠١٩، من أبرزها:

١- تخفيف إيران للضغوطات الغربية: فمن المتوقع أن تبدأ طهران في مساعي العودة للتفاوض حول الاتفاق النووي، عبر احتمال إعلان موافقتها على الانضمام للاتفاقية المعروفة بـ«مجموعة مراقبة العمل المالي الدولية» (FATF)، التي أمهلت إيران حتى فبراير ٢٠١٩، للقبول بشروط الانضمام لها، ومنها التعهد بمكافحة جرائم تمويل الإرهاب. وقد يعني تأخر إيران في الاستجابة للضغوط الأمريكية، زيادة حدة الأوضاع الداخلية الاجتماعية والاقتصادية المضطربة منذ أواخر عام ٢٠١٧.

ويخشى النظام الإيراني من زيادة حدة أزماته الداخلية إذا ما تسبب أي رجيل مفاجئ لمُرشد الثورة «علي خامنئي» خلال العام الجديد بسبب مرضه، في اتساع الصراع بين أجنحة السلطة. لكن

أيًا من المخارج الإيرانية قد تُواجه مطالب غربية متوقعة لطهران بإثبات حسن نواياها، وتقليل تدخلها في الأزمة السورية، ودفع الحوثيين نحو التسوية السلمية للصراع في اليمن، مع كبح «حزب الله» ومنعه من التصعيد مع إسرائيل.

٢- اتجاه تركيا للمرونة الإقليمية: فعلى الرغم من استمرار الخطاب المتشدد للرئيس التركي «رجب طيب أردوغان» حيال الولايات المتحدة وإسرائيل والاتحاد الأوروبي ومصر، فإن الأزمة الاقتصادية، وعدم كفاية الدعم القطري لمعالجتها، مع التحديات الأمنية التي يفرضها الأكراد؛ ربما يُجبر أنقرة على تقليص فائض طموحاتها الذي بدأ في نهاية ٢٠١٨ بإعلان استعدادها لتقبل بقاء «الأسد» في السلطة في سوريا بشروط. كما تُجري تركيا محاولات حثيثة لتحسين علاقاتها بإسرائيل، لكن ذلك ربما لن يكون متاحًا إلا بتقليص تأييدها لحركة «حماس»، الأمر الذي قد ينعكس إيجابيًا على علاقتها مع الولايات المتحدة. كما قد يتعين على تركيا تقليل لهجتها العادة حيال مصر، خاصة مع تضاؤل الرهان على جماعة الإخوان الإرهابية باعتبارها إحدى أذرع أنقرة لتحقيق مكانتها الإقليمية. يُضاف إلى ذلك أن تركيا تواجه أزمات بسبب استمرار توافق مصر والسعودية والإمارات في مواجهة التحالف التركي - القطري.

” من المتوقع أن تستمر أديس أبابا في التهدئة مع جيرانها الإقليميين في القرن الإفريقي وكذا مصر“

٣- استمرار سياسة التهدئة الإثيوبية: حيث من المتوقع أن تستمر أديس أبابا في التهدئة مع جيرانها الإقليميين في القرن الإفريقي وكذا مصر، في ضوء أن الأزمة الاقتصادية الداخلية ليست مرشحة للحل قريبًا. ومن المتوقع أن تستمر أديس أبابا في سياسة بناء الجسور، مع تركيز اهتمامها على القرن الإفريقي كمجال لمصالحها الحيوية، وقد تشهد سياسات تخفيض التوتر مع مصر تحسنًا ولو محدودًا على الأقل بسبب تأجيل تشغيل سد النهضة.

٤- تزايد الضغوط على إسرائيل: حيث إن الوضع السياسي الضاغط في إسرائيل بعد تقلص قوة الائتلاف الحاكم في الكنيست فرض الذهاب إلى انتخابات مبكرة في أبريل ٢٠١٩، ومن المرجح أن تظل هيمنة اليمين الإسرائيلي، واستمرار فرص «نتنياهو» في قيادة الائتلاف الجديد، ما لم تُطع به قضايا الفساد. كما تبرز عناصر أخرى قد تُجبر إسرائيل على التخلي عن طموحاتها الإقليمية، ذلك أن ما يُعرف إعلاميًا بـ«صفقة القرن»، التي من المتوقع أن يطرحها الرئيس «دونالد ترامب» خلال العام المقبل، قد تزيد من هوة الخلاف داخل الليكود وجبهة اليمين بسبب الرفض المبدي لحل الدولتين، مهما كان حجم التنازلات الفلسطينية.

وحى رفض الفلسطينيين المتوقع لتلك الصفقة، وإن كان سيُبطئ هذا التطور؛ فإن احتمالات اندلاع مواجهات عارمة مع الفلسطينيين في غزة والضفة قد تكون مرتفعة، وربما يتعين على إسرائيل حينها مواجهة أوضاع أمنية وسياسية صعبة تحد من طموحاتها الإقليمية بتحقيق تهدئة طويلة مع الفلسطينيين، دون وعد بخطة سلام نهائي، كما قد يؤثر ذلك على فرص التطبيع مع الدول العربية.

أمن البحرين الأحمر والمتوسط:

تحالفات متعارضة.. وتوازنات قوى جديدة

مع ترتيبات الأمن في منطقة البحر الأحمر. فمن جهة، انطلقت مبادرة لتشكيل مجلس الدول العربية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن في أواخر ٢٠١٨. ومن جهة أخرى، يُتوقع أن تدفع الولايات المتحدة خلال العام الجديد بتحالف استراتيجي آخر بينها وبين كل من دول الخليج الست ومصر والأردن.

ومع استبعاد إسرائيل من التحالف العربي الأول، فإن همة توقعات بنشوء ضغوطات عليه، سواء من قبل تل أبيب أو واشنطن، مما قد يمثل عائقًا أمام تفعيل مجلس الدول العربية لأمن البحر الأحمر وخليج عدن في عام ٢٠١٩. لكن في المقابل، فليس متوقعًا تنفيذ التحالف الاستراتيجي الذي تسعى إليه الولايات المتحدة، لاعتراض الدول العربية عليه، وعدم توافق أهداف الأطراف المذكورة فيه.

٢- مدى استمرارية توافقات القرن الإفريقي: إذ من المتوقع أن تواجه التحولات التي قادتها إثيوبيا -في ظل قيادة رئيس الوزراء «آبي أحمد»- لبناء توافقات مع جيرانها في القرن الإفريقي، محاولات لعرقلتها في عام ٢٠١٩، خاصة من قبل قطر، وذلك لمواجهة المحور السعودي-الإماراتي في المنطقة، وإن كان ذلك التوقع يرتفع بعوامل أخرى قد تحد منه أو تبطل إيقاع ذلك الصراع الإقليمي على استقطاب دول القرن الإفريقي، حال أخذت التسوية السياسية في اليمس مسارًا أكثر فعالية خلال العام الجديد، أو استجابات الدوحة لمطالب دول المقاطعة العربية.

على جانب آخر، قد تحظى كل من إريتريا وجيبوتي بحضور أكبر في الترتيبات الأمنية في البحر الأحمر مقارنة بإثيوبيا خلال عام ٢٠١٩، لاسيما وأن الضغوط الأمريكية تراجعت على أسمره، إثر المصالحة مع إثيوبيا، بينما تشكل جيبوتي ساحة مستمرة منذ سنوات للتنافس الخارجي على تأجير القواعد العسكرية، فضلًا عن مازق إثيوبيا كدولة حبيسة جغرافيًا، وما تعانيه من ضغوطات داخلية يسعى «آبي أحمد» لاستيعابها.

٣- ترتيبات أمن الخليج العربي: حيث يحمل عام ٢٠١٩ تحديات لأمن الخليج العربي بسبب ارتفاع حدة التهديدات التي ترتبط

تصب التوقعات حول أمن البحرين الأحمر والمتوسط (تحديدًا شرقه)، في عام ٢٠١٩، في اتجاه استمرار حالة الحراك المرن، والتفاعلات بين القوى المؤثرة في كل منهما، وذلك لتشكيل ترتيبات أمنية مستقرة تعكس واقع توازنات القوى في المنطقتين اللتين تمثلان نُظْمًا إقليمية فرعية في الشرق الأوسط.

ذلك أن تصاعد الأهمية الاستراتيجية للمنطقتين للفاعلين الدوليين والإقليميين، وخاصة مصر، كمجالين حيويين لتكريس قوتها الإقليمية، يرهق تلك الترتيبات مهدى التوافق بين أولئك الفاعلين، وقدرة أي منهم على فرض مصالحه، وتشكيل التحالفات لإقرار واقع جديد لتوازن القوى في المنطقة المعنية. وإن كان المتوقع بشكل عام في العام الجديد أن يزداد دور الدول العربية في التأثير على ترتيبات الأمن في البحرين الأحمر والمتوسط على حساب قوى إقليمية كتركيا وإيران.

وتبدو خرائط التعاون والتنافس في المنطقتين سائلة وقيد التشكل إلى حد كبير؛ إذ تتقارب الدول العربية في مواجهة الولايات المتحدة وإسرائيل وإيران في البحر الأحمر. لكن في المقابل، تتلاقى مصالح مصر والأردن مع إسرائيل والدول العربية في مواجهة تركيا في البحر المتوسط، مع مساعٍ أخرى للتنسيق مع روسيا والولايات المتحدة، كونهما القوتين الدوليتين الأكثر حضورًا في المنطقة، بينما تنتظر الصين استقرار الأوضاع في كلا الإقليمين لتعزيز مصالحها الاقتصادية.

أمن البحر الأحمر

من المتوقع ألا تكتمل الترتيبات الأمنية في البحر الأحمر الذي يربط دولاً عربية وشرقاً أوسطية وإفريقية، دون الأخذ في الاعتبار ديناميات التعاون والصراع في القرن الإفريقي والقضية الفلسطينية، لاسيما وأن إسرائيل تُعد إحدى الدول المتشاطئة في البحر الأحمر. وعليه، يمكن الإشارة إلى أن ترتيبات الأمن في المنطقة خلال عام ٢٠١٩ ستتأثر بعدة محدّدات أساسية، هي:

١- تعارض أهداف التحالفات الإقليمية: إذ يُتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ نشوء تعارض بين أهداف ومصالح تحالفات متشابهة

- في أبعاد منها- بأمن البحر الأحمر. ومع ذلك تبقى هنالك فرص خلال العام القادم، في ظل احتمال البدء بتنفيذ مشروع نيوم بين السعودية ومصر والأردن، مما قد يوفر مصالح استراتيجية واقتصادية لتلك الدول لدعم شركاتها في البحر الأحمر. وتزداد تلك الفرص في دعم ترتيبات عربية في البحر الأحمر، إذا شهدت التسوية اليمنية مسارات أكثر تقدماً، لا سيما وأن ذلك قد يعني قضية إعادة إعمار هذا البلد، كساحة يمكن أن تشهد توافقات عربية ودولية.

٤- حدود الاستقرار في قطاع غزة: قد يلقي استقرار هذا القطاع بتأثيراته على أية ترتيبات أمنية لمنطقة البحر الأحمر، لكن من المتوقع أن يكون إحلال الاستقرار في غزة صعب المنال في ٢٠١٩، خاصة في ظل خطة أمريكية للسلام تُعرف إعلامياً بـ «صفحة القرن» قد تُلقي رفضاً من الفلسطينيين.

أمن شرق المتوسط

ترتبط ترتيبات وتحالفات الأمن في منطقة شرق المتوسط في عام ٢٠١٩ بعدة محدّدات تعاونية وصراعية في آن واحد، يمكن طرحها على النحو التالي:

١- مآلات الصراع السوري: إذ إن استمرار

ذلك الصراع، مما يشهده من تدخلات دولية

متعددة ومتعارضة، يمثل أحد التهديدات

لأية ترتيبات أمنية في شرق المتوسط. لكن من

المتوقع أن يتجه ذلك الصراع في العام الجديد

إلى التهدئة، دون تحقق تسوية كاملة له، مما قد يمثل تحدياً

لاستقرار شرق المتوسط. إذ تزداد فرص القبول الداخلي والخارجي

للنظام السوري، ما يعني احتمال استمرار فط التحالف السوري-

الروسي-الإيراني، مع تغير نسبي في الدور التركي في سوريا عبر

اتجاهها إلى سياسة منفردة تصعيدية للسيطرة على شمال سوريا،

مع معارضة كافة الأطراف الدولية والإقليمية الأخرى. وعلى الرغم

من الابتعاد الظاهري للولايات المتحدة عن سوريا بعد الإعلان

عن بدء سحب القوات الأمريكية من هذا البلد؛ إلا أن ذلك -في

المقابل- يُنذر باعتماد واشنطن على أطراف أخرى أكثر قوة وتأثيراً

من الأكراد لصيانة مصالحها في سوريا، سواء تركيا أو إسرائيل.

٢- اكتشافات ومشروعات الغاز: حيث تزداد فرص وجود ترتيبات

أمنية تعاونية في مجال الطاقة خلال عام ٢٠١٩، خاصة بين مصر

واليونان وقبرص وإسرائيل والاتحاد الأوروبي (خاصة إيطاليا)، وذلك

لوجود مشروعات (الإمداد والتسييل)، وحقوق مشتركة في مجال

الغاز تتوافق عليها تلك الدول.

٣- احتمال التصعيد التركي: حيث من المتوقع أن تتجه أنقرة

إلى استفزاز دول شرقي المتوسط خلال العام الجديد، لا سيما وأن

لديها احتقانا لعدم قدرتها على تحقيق مخططاتها كمعبر أساسي

للغاز إلى أوروبا، سواء من روسيا أو من شرق المتوسط. ويزداد

الاحتقان بفعل أزمة الاقتصاد التركي، لذا ربما تتجه تركيا للتصعيد

لأجل الحصول على مكاسب تعويضية. وقد يأخذ ذلك مستويين،

الأول: الضغط على قبرص، بهدف إثارة التوترات حول المشروعات

الجديدة للحصول على مكتسبات جديدة تتجاوز مياهاها الاقتصادية. والثاني: التحرش العسكري بسفن الشركات العاملة في المنطقة للمساومة في الحصول على دور في مشروعات إمداد الغاز، سواء من خلال إسرائيل أو اليونان.

وبرغم ذلك، إلا أنه من المتوقع أيضاً ألا تستجيب القوى الفاعلة في شرق المتوسط لذلك التصعيد التركي، لعدم اعتراف الدول الكبرى بدولة قبرص-التركية التي تُنقذ أنقرة من خلالها للمنطقة، كما أن قبرص لم تتجاهل حقوق القبارصة الأتراك في اتفاقاتها حول الغاز، ناهيك عن وجود شركات أوروبية وأمريكية في هذه المشروعات، مما يقيد أي تصعيد تركي.

الاتجاهات متوقعة

على أساس تلك الاتجاهات التعاونية والصراعية المحتملة، فإن ثمة توقعات أساسية حول شرق المتوسط في عام ٢٠١٩:

١- زيادة الدور الإيطالي في البحر المتوسط، ليس فقط من خلال

مشروعات الغاز (خاصة عبر شركة إيني)، ولكن لكونها أيضاً بوابة

أوروبا الجنوبية لدخول الغاز، مما يزيد

من تأثيرها في الجهود الأوروبية للحد من

الاعتماد على الغاز الروسي، ويدفع -في

الوقت نفسه- إلى زيادة استخدام إيطاليا

لقدراتها الدفاعية في البحر المتوسط لتأمين

خطوط إمداد الغاز المتجهة إلى أوروبا،

خاصة خط إسرائيل - قبرص - إيطاليا.

٢- احتمال اتجاه إسرائيل إلى توفير بنية أمنية مستقرة،

لتناسب مع مشروعاتها لبناء بنية تحتية تناسب قطاع الطاقة

(وهذا المعرض يزيد من استثماراتها مع الشركات الصينية)، وقد

ينعكس هذا الهدف في تسوية وضع الفلسطينيين، وإضعاف

«حزب الله» لتفويض فرص الأعمال العدائية له حول المياه

الإقليمية الإسرائيلية، أو ضد عمل الشركات التابعة للدول الكبرى

في المياه الدولية.

٣- احتمال تهدئة الوضع نسبياً في سوريا، حيث قد يسمح ذلك

بوضع هذا البلد على خريطة اكتشافات الغاز شرقي المتوسط

من جهة، ويوفر فرصة أوسع لروسيا -كفاعل محوري في سوريا-

للتأثير في ملف الطاقة، ويحد من تحفظها على المشروعات الأخرى

المتجهة لأوروبا، من جهة ثانية. لكن ذلك قد يزيد من تأثير

الاعتراضات اللبنانية على مشروعات إسرائيل في المنطقة، وإن كانت

تلك التوقعات غير ممكنة في الأمد القريب.

٤- صعود مصر كلاعب إقليمي في مجال الطاقة، خاصة في شرق

المتوسط، وإن كان التحدي الأكبر أمامها هو تأمين إمدادات الغاز

الطبيعي إليها والغاز المسال منها إلى مناطق الاستهلاك، سواء

إسرائيل أو أوروبا. ويتطلب ذلك سياسة مرنة لإدارة مصالحها،

من قبيل: عدم الاستجابة للاستفزازات التركية، وزيادة القدرات

الدفاعية لتأمين الحدود الشمالية والشمالية الشرقية لتأمين خطوط

ومشروعات الغاز، إضافة إلى الاستمرار في سياسة ترسيم الحدود

البحرية المصرية مع كافة الأطراف المعنية في شرق المتوسط.

«ثمة أهمية لاستمرار سياسة مصر

في ترسيم الحدود البحرية

في شرقي المتوسط»



القوى الكبرى والشرق الأوسط:

تنافس محدود.. وسياسات حذرة

انخفاض هذا الاهتمام تدريجياً، في ظل ندرة العمليات الإرهابية بالداخل الأمريكي، والاعتقاد بأنه تمت هزيمة «داعش» بعد طرد التنظيم من غالبية الأراضي التي كان يُسيطر عليها في العراق وسوريا، وهو ما عبر عنه إعلان البيت الأبيض في ديسمبر ٢٠١٨ بدء سحب قوات أمريكية من سوريا.

في الوقت نفسه، من المتوقع أن تطرح الإدارة الأمريكية رؤيتها لخطة السلام بين الفلسطينيين والإسرائيليين، والمعروفة إعلامياً بـ«صفقة القرن»، وقد يعول الأمريكيون على مساعدة الدول العربية الصديقة للولايات المتحدة في إقناع وتشجيع الفلسطينيين على التفاوض بشأن الأفكار التي سعت في هذه المبادرة، وعدم رفضها من البداية. كما قد تتجه الولايات المتحدة في العام الجديد إلى تشجيع مبادرات وجهود التسوية السلمية للأزمات في اليمن وسوريا، وقد تنسق في ذلك مع القوى الكبرى الأخرى في إطار تسوية هاتين الأزمتهن. كذلك سوف تستمر الإدارة الأمريكية في الطلب من حلفائها في المنطقة، خاصة الدول الغنية، بتحمل أعباء التكلفة المالية المتعلقة بقضايا المنطقة، سواء ما يتعلق بإعادة ترميم الأراضي الفلسطينية، أو إعادة الإعمار في سوريا واليمن.

استمرار «أمريكا أولاً»

وعلى صعيد الداخل الأمريكي، فقد ينشط الكونغرس خلال العام الجديد، خاصة مجلس النواب الذي سيمسك عليه الحزب الديمقراطي، في الاهتمام بقضايا حقوق الإنسان والديمقراطية، والسعي إلى تبني تشريعات تربط التعاون الاقتصادي والعسكري مع دول المنطقة بشروطية سياسية. في المقابل، فإن المرجح هو استمرار إدارة الرئيس «ترامب» في التأكيد على مصالح الولايات المتحدة مع حلفائها في المنطقة في إطار استراتيجية «أمريكا أولاً». كما سيشهد عام ٢٠١٩، استمرار الجدل الأمريكي داخل المؤسسات الرسمية وغير الرسمية حول الأهمية الاستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط، وجدوى العلاقة مع الحلفاء الرئيسيين في المنطقة العربية، وإزاء ملامح السياسة الأمريكية المتوقعة في العام الجديد، فمن المتوقع أن تستمر دول الشرق الأوسط في تعزيز العلاقات مع

من المتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ قُدراً أكبر من السياسات التنافسية بين القوى الكبرى في العام، ولاسيما بين الولايات المتحدة وروسيا والصين. وسينبع ذلك في المقام الأول من الرؤية التي بلورتها إدارة الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» خلال عام ٢٠١٨، وتم التعبير عنها في العديد من الوثائق، وأهمها استراتيجية الأمن القومي الأمريكي، التي تنظر للبيئة الدولية على أنها بيئة تنافسية بالأساس. إذ تشير إلى عودة ظاهرة «المنافسة بين القوى الكبرى»، وتصف الصين وروسيا بأنهما دولتان تسعيان إلى مراجعة وإعادة صياغة النظام الدولي الحالي Revisionist Powers، وتشكيل عالم معارض لمصالح وقيم الولايات المتحدة.

تنافس أقل

وعلى الرغم من تباين الأهمية النسبية لإقليم الشرق الأوسط بالنسبة للقوى الكبرى، إلا أنه سيبقى مركزاً لعددٍ من المصالح الأساسية لهذه القوى، خاصة الولايات المتحدة. كما يبرز الإقليم أيضاً باعتباره مسرحاً لكل من الصين وروسيا لإدارة كلٍ منهما عملية «صعود» و«انتقال» ممنهجة، في مواجهة الولايات المتحدة. ومن ثم، يتوقع أن يشهد عام ٢٠١٩ قُدراً من التنافس بين القوى الكبرى في منطقة الشرق الأوسط، لكنه سوف يكون أقل من التنافس بينها في مناطق أخرى، مثل آسيا وإفريقيا وأوروبا، نتيجة تباين حجم مصالح كلٍ من هذه الدول في المنطقة وأدوات تحقيق هذه المصالح. كما قد يشهد الشرق الأوسط نشاطاً أكبر لهذه الدول في إطار عددٍ من المبادرات الجديدة.

١- أولويات أمريكية متباينة : إذ يتوقع أن تعطي الولايات المتحدة، خلال عام ٢٠١٩، أولوية للملف الإيراني في إطار سياستها تجاه منطقة الشرق الأوسط، حيث قد تتجه إلى تصعيد سياسات العقوبات الاقتصادية تجاهها، بحيث لن تستهدف فقط البرنامج النووي الإيراني، بل أيضاً الدور الإيراني المزعزع للاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وبرنامجهما للصواريخ الباليستية. في المقابل، وبرغم استمرار الاهتمام الأمريكي خلال عام ٢٠١٩ في قضية مكافحة الإرهاب في الشرق الأوسط، إلا أن من المتوقع

قوى كبرى مثل روسيا والصين، بسبب ضعف مصداقية واشنطن كحليف لهذه الدول.

٢- انخراط صيني حذر: حيث تركز المصالح الصينية بالشرق الأوسط في ثلاث مصالح أساسية. الأولى، هي تأمين تدفق الواردات الصينية من النفط، حيث يظل الإقليم مسئولاً عن توفير حوالي ٤٤% من هذه الواردات (٢٠١٧). الثانية، هي تأمين النفاذ إلى أسواق الإقليم. لكن قد تأخذ هذه المصلحة بُعداً مختلفاً خلال عام ٢٠١٩، يتمثل في ضمان حصة أكبر للاستثمارات والشركات الصينية، كجزء من المراجعة لمصادر النمو الاقتصادي في اتجاه الاعتماد على الطلب الخارجي والاستثمارات الخارجية. من ثم، يُتوقع أن يشهد الإقليم مزيداً من تدفق الاستثمارات الصينية، خاصة في اتجاه الدول الأكثر استقراراً، وسعيًا لتأمين حصة أكبر في عمليات إعادة الإعمار في حالة حدوث تحولات مهمة في سوريا واليمن وليبيا.

أما المصلحة الثالثة، فهي توظيف الإقليم كساحة لتأكيد حضور الصين الدولي في إطار إدارة عملية التحول والانتقال الجارية. وتأتي أهمية الشرق الأوسط هنا كونه مثل تاريخياً-ولا يزال- إحدى المساحات الأساسية الكاشفة عن التحولات الجارية في هيكل النظام العالمي. لكن مع أهمية هذه المصالح، فليس من المتوقع تبني الصين مواقف حادة بشأن

القضايا أو الأزمات الإقليمية القائمة، امتداداً لسياسة حذرة تقضي بعدم الدخول في مواجهات/صراعات حادة مع الولايات المتحدة لم يحن وقتها بعد، وتجنب حدوث تصعيد أمريكي في ملفات أخرى أكثر أهمية بالنسبة للصين (تايوان، بحر الصين الجنوبي، الحرب التجارية، كوريا الشمالية).

بمعنى أن أي تصعيد أو مواجهات عسكرية ضد أي من شركاء/أصدقاء الصين في الشرق الأوسط خلال عام ٢٠١٩، قد لا يستتبعه أي تدخل صيني، فما يزال توجه بكين في التعامل مع الإقليم، كساحة لتأكيد تحولها إلى «قوة عالمية»، يقتصر على استخدام الأدوات السياسية غير المكلفة، وعدم اللجوء إلى أداة «التحالفات»، كما أن استخدام الأداة العسكرية لا يزال محصوراً في إطار محدد لن ينتقل خلال عام ٢٠١٩، أو على المدى القريب، إلى الوجود العسكري الصيني المباشر.

لذلك، ليس متوقعاً أن يشهد عام ٢٠١٩ تغيراً نوعياً في الأدوات الصينية المستخدمة في الإقليم، وسيقتصر الأمر -في الأغلب- على التوسع في استخدام الأدوات الاقتصادية، من خلال تعميق ربط الإقليم بمبادرة «الحزام والطريق»، بمكوناتها البري والبحري، مع التركيز على دول الخليج العربي وإيران (ما لم تحدث تطورات تؤدي إلى خروج إيران من الحسابات الصينية لفترة)، وزيادة فرص نفاذ الاستثمارات والشركات الصينية (سيتم ذلك بشكل انتقائي لدول الإقليم)، بجانب التوسع في أدوات القوة الناعمة الصينية. وفي حالة بدء عملية سلام في الدول المأزومة، سيكون هناك سعي صيني

حيث لتأمين حصة للشركات الصينية في عمليات إعادة الإعمار.

٣- دور روسي متصاعد: كما هو الحال بالنسبة للصين، لا تخرج المصالح الروسية في الإقليم عن المصالح الثلاث المتعلقة بالطاقة، واستخدام الإقليم كساحة لإدارة عملية الصعود والانتقال، والمصالح الاقتصادية. ويأتي التوظيف الروسي للإقليم كساحة مهمة -بجانب ساحات أخرى- لتأكيد الصعود الروسي وعملية الانتقال الجارية في النظام العالمي، في الترتيب الأول. وتحتل الأزمة السورية موقع المدخل الأهم لتحقيق هذا الهدف، بجانب التوسع في بناء شبكة من الوكلاء المحليين والتحالفات الإقليمية.

ويأتي في الترتيب الثاني المصالح المتعلقة بالطاقة، ويأخذ هذا الهدف بعدين أساسيين. الأول، استخدام بعض دول المنطقة كمناطق عبور لخطوط نقل الغاز الروسي إلى أوروبا (مثل خط «السييل التركي» الذي تقوم بتنفيذه «غاز بروم»، أو غيرها من المشروعات التي قد تُطرح مستقبلاً عبر سوريا). والثاني، قطع الطريق على بعض كبار منتجي الغاز بالمنطقة المدعومين أمريكياً من الدخول على خط تصدير الغاز إلى أوروبا (حالة قطر بالأساس).

في هذا الإطار، ستكتسب سوريا مزيداً من الأهمية بالنسبة لروسيا، باعتبارها إحدى دول المرور بالنسبة لمشروعات خطوط نقل غاز الإقليم إلى أوروبا. كما يُتوقع أن يشهد ٢٠١٩ مزيداً من التعاون الاستراتيجي بين روسيا وتركيا، ليس فقط بالنظر إلى الدور التركي المهم في إدارة التحالفات الروسية بالإقليم، لكن بالنظر إلى موقع تركيا كنقطة عبور لمشروعات نقل الغاز الروسي وغاز آسيا الوسطى إلى أوروبا.

وأخيراً، تجدر الإشارة إلى أنه من المتوقع أيضاً استمرار التنسيق الصيني-الروسي في الإقليم، في إطار تبادل الدعم، لكن دون أن ينتقل هذا التنسيق إلى مستوى أكثر تقدماً، تحت تأثير الحسابات الصينية المعقدة في إدارة العلاقة مع الولايات المتحدة.

٤- تركيز أوروبي على الاقتصاد والأمن: حيث قد تؤثر التحديات الأمنية، والاضطرابات السياسية والاقتصادية التي تواجهها العديد من دول الاتحاد الأوروبي، على لعب دور رئيسي في أزمات منطقة الشرق الأوسط، مقارنة بدور القوى الدولية الأخرى. وسوف يركز الاتحاد الأوروبي على الجوانب الاقتصادية في التعاون مع دول المنطقة، بالإضافة إلى قضيتي مكافحة الإرهاب، والحد من الهجرة غير الشرعية.

” ليس من المتوقع تبني

الصين مواقف حادة بشأن

القضايا أو الأزمات الإقليمية القائمة“



المشهد الأوروبي:

تأزم داخلي متصاعد..

واتساع فجوة القيادة

الأخرى على التوجه مهيئاً في معالجة قضايا الثقافة والهجرة.

اتجاهات التأزم

من المرجح استمرار التأزم السياسي في الدول الأوروبية، وفي الاتحاد الأوروبي، بناءً على وجود واستمرار عددٍ من الاتجاهات، من أبرزها:

١- **تزايد التشاؤم والضبائية**: ففي أغلب الدول الأوروبية يسود تشاؤمٌ منذ سنوات عديدة بشأن مستقبل الأوطان، لكن الجديد أن التشاؤم بات متزايداً بشأن المسارات المهنية الفردية، إذ تظن فئات أوروبية متزايدة أن النخب السياسية لن تجد حلولاً للمشكلات، مع اختلاف في تفسير أسباب الفشل المتوقع. لذا، ترتفع نسبة الناخبين الذين يصوتون لمُرشح دون أن يكونوا مقتنعين ببرنامجه لأنه «أخف الأضرار»، وذلك سواء انتخبوا أحزاباً تقليدية أم شعبية. ويعتد على هذا الوضع ضبابية كبيرة، إذ لم يعد من الممكن التنبؤ بنتائج أي اقتراع.

٢- **فجوة أوروبية-أوروبية**: حيث ترى فئات أوروبية يتزايد عددها، لا سيما في إيطاليا وفرنسا، في كلٍّ من المشروع الأوروبي والعمولة فحماً لا يمكن الخروج منه، ولا يمكن حل المشكلات في إطارهما. إذ ترى دول الجنوب والشرق الأوروبي أن المشكلة تكمن في هيمنة ألمانيا، وميلها إلى اتخاذ قرارات منفردة (في موضوع الهجرة)، وفي كون اليورو مُصمماً لتلبية احتياجات برلين، ولتسهيل آليات عمل الاقتصاد الألماني، في حين أنه يعرقل آليات الاقتصادات الأخرى. وتنتظر قطاعات ألمانية إلى دول الجنوب الأوروبي على أنها متعاسة، ومبدرة، تريد من الألمان دفع فوائد ليوفروا عناء إعادة الهيكلة.

٣- **تداعيات متفاوتة للعمولة**: حيث تسببت في تزايد الهوة بين المستفيدين منها والمتضررين، حيث اتسعت الفروق بين الدخل وبين القدرات الشرائية، حتى في الطبقات الوسطى في أوروبا. ونصحت سياسات إعادة التوزيع في الحد من تلك الظاهرة في بعض الدول، لكنها لم تقض عليها. وحتى حال النجاح النسبي، فإن الاستياء المجتمعي يبدو كبيراً، حيث لا يجب على الناخبين الاعتماد على الإعانات، مع اتجاه حكومات أوروبية إلى تقليصها. ويلاحظ أن المستفيدين موضوعياً من الأوضاع ليسوا دائماً راضين عنه، حيث يشعرون من القلق على وظائفهم، وإجبارهم على العمل ساعات

تبدو أزمات السياسة والحكم، ومعها الضغوط التي تواجه الاتحاد الأوروبي، مرشحة للاحتدام في عام ٢٠١٩، إذ إن هناك وضعاً متأزماً في البلدان الأوروبية الرئيسية (مثل: ألمانيا، وفرنسا، وبريطانيا، وإيطاليا، وإسبانيا، وبلجيكا، واليونان)، وبدرجة أقل في السويد والدنمارك، وذلك بسبب تواصل الضغوط التي تواجه المعادلة السياسية التي أطّرت الحياة السياسية الأوروبية في عالم ما بعد الحرب العالمية الثانية. لقد قامت هذه المعادلة على مزيجٍ من الاستقطاب والتوافق بين يمين ويسار تقليديين، يمثل كل منهما طبقات اجتماعية واضحة المعالم، بحيث يتفق الطرفان على صيغة تجمع بين الرأسمالية ودولة الرفاه، ويختلفان حول الدور النسبي لكلٍّ منهما. إلا أن نجاح هذه الصيغة في العقود السابقة أنتج الضغوط التي تواجهها أوروبا اليوم، إذ أدى التحسن في الخدمات الصحية إلى ارتفاع نسبة المسنين، وزيادة الأعباء التي تحملها الدولة، كما أن المنافسة العالمية، وتوسع اقتصاد الخدمات، تسبب في تآكل الطبقة العمالية، وتوسع الطبقات الوسطى، عبر انضمام فئات إضافية لم يتم بعد تأمين الوضع الاجتماعي والضمانات التي تناسبها.

شعبوية متصاعدة

ومع اتساع قاعدة الطبقات الوسطى، وتنوع مشاربها وأيدى يولوجياتها، اضطرت أغلب الأحزاب اليسارية أو على الأقل تلك التي وصلت إلى سدة الحكم إلى تغيير برامجها لتكون أكثر ليبرالية، ولتخاطب أكبر عددٍ من شرائح الطبقات الوسطى. وفيما تبنت هذه التيارات مشروع الوحدة الأوروبية، وخطاً مرحباً بالهجرة، وبالثقافات الأخرى، وتوسيع مجال الحريات، فقد ظهرت كرد فعل على هذا التوجه تيارات شعبية معادية لكل النخب (الشعبوية اليمينية) أو لبعضها (الشعبوية اليسارية)، تعادي بدرجات متفاوتة العمولة الرأسمالية، والمشروع الأوروبي، والهجرة، وتمسك بالثقافة الأصلية، وبالردود العمالي للدولة.

ونصحت تلك التيارات الشعبوية في توسيع قواعدها، لا سيما بعد أن وضعت تكلفة العمولة، وتدهور مستوى معيشة قطاعات واسعة من الطبقات الوسطى، كما فرضت تغيير جدول القضايا المطروحة على الساحة، وفرض الاهتمام بقضايا الهوية، وأجبرت أغلب القوى

إضافية. وينبع القلق هنا من إمكانية نقل المصانع والمكاتب الأوروبية إلى دول أخرى، والتبعات المتوقعة لثورة الذكاء الصناعي. ناهيك عن معاناة مناطق داخل الدول الأوروبية من الركود، والهجرة الداخلية، وضعف الأمن.

٤- الاستقطاب الهوياتي الحاد : إذ إن هناك استقطابًا في كل مجتمع أوروبي حول قضايا الهجرة، والهوية الثقافية، والتعددية الثقافية، ومنظومة القيم الليبرالية، ومفهوم الدولة الأمة. ويتجلى ذلك في قضية الهجرة بين اتجاهاين رئيسيين: الأول، يرى أن الهجرة ضرورية لأوروبا، سواء لقلّة عدد المواليد، أو إثراء الثقافة الوطنية والتعددية، أو التوجس من الفكر القومي المتعصب. ويرى هذا الاتجاه أيضًا في الوحدة الأوروبية ضرورة لمواجهة تحديات الصين والولايات المتحدة وروسيا. أما الاتجاه الثاني، فينظر للهجرة كغزو إسلامي يريد فرض قيم مغايرة، ويهدد الهوية الوطنية، كما يرى المشروع الأوروبي والليبرالية الاقتصادية وأو الثقافة الجديدة مشروعًا سلطويًا لا يحترم إرادة الشعوب، وينتقص من سيادة الدولة الوطنية وقدرتها على إدارة الملفات.

ويلاحظ أن الموقف الأوروبي تجاه الإسلام بشكل عام، والإسلام السياسي خاصة، يقسم المعسكر الليبرالي، فهناك نسبة معتبرة من الليبراليين يتوجسون منهما، بينما توجد نسبة ضئيلة من المحافظين مرحة بهما. واستطاع المعسكر الثاني فرض قضايا الثقافة والهجرة والهوية على رأس قائمة القضايا المطروحة للنقاش العام، والمحددة لسلوك الناخبين، كما أجزى قوى عديدة على التوجه ههنا لمراعاة الرأي العام.

٥- تباين أولويات التهديد : فتمت إدراكات بأن إدارة الرئيس الأمريكي «ترامب»، والنظام الروسي، يحاولان إضعاف الوحدة الأوروبية. فهناك من يرى أن واشنطن ترغب في الحد من قوة ألمانيا، وترغب في التعامل مع كل دولة أوروبية على حدة. بينما تنظر روسيا للغرب كعدو لم يحترم كلمته منذ التسعينيات. وبين هذا وذاك، فإن همة نظرية إلى أن الصين تخلف عثرات بعض الدول الأوروبية من أجل زيادة تغلغلها، كما في اليونان والمجر والبرتغال ومولندا. وتتمثل قضايا الدفاع المشترك في أوروبا بتلك القضية، فتمت اتفاق على ضرورة تعزيزه، لكن في المقابل هناك خلافات حول تحديد أولوية التهديدات (روسيا أم جنوب المتوسط؟)، بخلاف الموقف من تركيا. فضلًا عن إشكالية التمويل، فتمت استياء أوروبي عام من ألمانيا.

٦- خلافات فرنسية-ألمانية : ففي مواجهة التحديات المتعاظمة للمشروع الأوروبي، تبدو احتمالية اتفاق ألماني-فرنسي لإعادة الحيوية إلى أوروبا ضعيفة إلى حد بعيد، في ظل تباينات عديدة بين برلين وباريس.

قضايا ملحة

في عام ٢٠١٩، تتمثل القضايا الأكثر إلحاحًا وخطورة على الساحة الأوروبية في:

١- هزة مالية محتملة في إيطاليا : فتمت مخاطر من تعرض هذا

البلد، الذي يُنظر إليه على أنه الرجل المريض اقتصاديًا في أوروبا، لهزة مالية كبرى، لا سيما وأن نظامها البنكي مهدد بالانهيار تحت وطأة الديون، بخلاف أنها دولة أكبر حجمًا بكثير من اليونان، وسيطلب إنقاذها مجهودًا وقويلاً قد لا تقدر عليه أوروبا، ومن الواضح أن بعض الحلول الأوروبية محل الدراسة سيترتب عليها تفاقم المشكلة على المدى الطويل.

٢- تنامي مآزق القيادة الأوروبية : حيث تبدو ألمانيا في حالة شلل في مرحلة انتقال السلطة بين المستشار «أنجيلا ميركل» وخلفها، فيما تعاني فرنسا ضعفًا بعد الأزمة السياسية الكبيرة التي تعرضت لها إثر احتجاجات حركة «السترات الصفراء» في نوفمبر ٢٠١٨. ويتفق المراقبون على ضرورة توصيل البلدين إلى اتفاق لإعادة الحيوية للمشروع الأوروبي، لكن ذلك يبدو صعبًا، لا سيما وأن الرأي العام الألماني لا يريد ما يسميه مكافئة من يعترضهم المبدرين في أوروبا، ويطالب بالتركيز على معالجة مشكلة اتساع رقعة الفقر في بلاده.

وينادي بعض الخبراء الألمان بضرورة طرد دول الجنوب من الاتحاد الأوروبي، أو على الأقل إقرار مبدأ وجود مجموعة أسرع من الأخرى فيها. لكن ومع ذلك، فإن ألمانيا تحتاج سياسيًا إلى فرنسا، وإن تراجع الاعتماد الاقتصادي عليها، بعد انسحاب بريطانيا العظمى. على جانب آخر، ترى فرنسا أن قدرتها محدودة بسبب أوضاعها المالية الراهنة، وضعف شعبية رئيسها «إيمانويل ماكرون» بعد الاحتجاجات الأخيرة.

٣- الحد من تدهور العلاقات الأوروبية : إذ تبدو العلاقات بين الدول الأوروبية الرئيسية، خاصة ألمانيا وفرنسا وإيطاليا وبولندا وبريطانيا، فاترة بل ومتوترة. ومن المتوقع أن تعمل تلك الدول على تحسينها، أو الحد من تدهورها، برغم غياب الثقة بين القوى الحاكمة في هذه الدول. ويبرز هنا تساؤل على المدى الطويل: هل ستختار فرنسا التحالف مع ألمانيا ضد المتوجسين من الوحدة الأوروبية؟ أم ستفضل التحالف مع هذا الفريق لفرض مراجعة قواعد اللعبة، لا سيما حول السياسات النقدية والضريبية؟. اختار الرئيس الفرنسي الخيار الأول، لكن النتائج تبدو مخيبة للأمال بالنسبة له. همزة ذلك، يلاحظ أيضًا أن دولًا مثل بولندا وفرنسا، قد تحاول توظيف عداء «ترامب» لألمانيا لتحقيق مكاسب في علاقاتها مع الولايات المتحدة.

٤- جمود الجيش الأوروبي الموحد : حيث لا يتوقع الإقدام على خطوات أوروبية ذات مغزى فيما يتعلق ببناء جيش موحد، في ظل المآزق الفرنسي، وتباين النظرة إلى أولويات التهديد بين الدول الأوروبية.

٥- احتمال نشوب أزمات خارجية: حيث لا يمكن استبعاد سعي روسيا أو الولايات المتحدة أو تركيا إلى خلق أزمات في الداخل الأوروبي، أو على الحدود، أو فيما يتعلق بالتجارة، مما يترتب عليها مزيد من الإضعاف.

”تبدو احتمالية اتفاق ألماني-فرنسي لإعادة الحيوية إلى أوروبا ضعيفة إلى حد بعيد“



النفط العالمي:

العوامل الحاكمة للأسواق وتوقعات الأسعار

على جانب آخر، تتوقع وكالة الطاقة الدولية (التي تمثل مصالح الدول المستهلكة الرئيسية في العالم) في أحدث تقرير شهري لها، أن يسجل النمو في الطلب على النفط ١,٣ مليون برميل يوميًا في العام الحالي ٢٠١٨، وسيرتفع إلى ١,٤ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٩. ورغم اعتراف المنظمة باحتمالات ضعف الأداء الاقتصادي العالمي، إلا أنها ترى أن هذا قد وازنه بالفعل انخفاض في أسعار النفط، مما يعمل على دفع نمو الطلب بشكل طفيف عن النمو المقدر لعام ٢٠١٨.

وتقدر الوكالة أن يبلغ نمو الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية نحو ٣٥٥ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠١٨، وينخفض هذا النمو إلى نحو ٢٨٥ ألف برميل يوميًا في عام ٢٠١٩، أي أعلى من تقديرات منظمة الأوبك لنمو الطلب في هذه الدول. وتشير الوكالة إلى أن الطلب على نفط الأوبك من المتوقع أن يبلغ ٣١,٣ مليون برميل يوميًا، وهو ما يقل بنحو ١,٧ مليون برميل عن مستوى إنتاج المنظمة في شهر أكتوبر ٢٠١٨.

٢- توقعات العرض العالمي: حيث تذهب منظمة أوبك إلى توقع ارتفاع المعروض من النفط من البلدان خارج الأوبك بمقدار ٢,٢٣ مليون برميل يوميًا في عام ٢٠١٩، ليبلغ ٦٢,٠٩ مليون برميل يوميًا. ومن المنتظر أن تكون البلدان الأكثر مساهمة في هذه الزيادة هي: الولايات المتحدة، والبرازيل، وكندا، والمملكة المتحدة. وتتوقع إدارة معلومات الطاقة الأمريكية أن يبلغ إنتاج الولايات المتحدة من النفط الخام خلال عام ٢٠١٨ حوالي ١٠,٩ ملايين برميل في المتوسط، ارتفاعاً من ٩,٤ ملايين برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٧. وتتوقع الإدارة أن يرتفع الإنتاج إلى ١٢,١ مليون برميل في المتوسط، خلال العام القادم ٢٠١٩. أي من المتوقع أن يبلغ الإنتاج الأمريكي بنحو ١,٢ مليون برميل يوميًا مقارنة بعام ٢٠١٨.

وتتوقع وكالة الطاقة الدولية تزايد نمو العرض العالمي من النفط بسرعة، فبعد أن بلغ الإنتاج مستويات قياسية (في كل

شهدت أسعار النفط خلال الفترة بين بداية شهر أكتوبر ومنتصف ديسمبر ٢٠١٨، أكبر انخفاض نسبي لها منذ وقت طويل. فبعد أن بلغ سعر الإغلاق لبرميل نفط برنت الخام ٨٦,٠٧ دولارًا يوم ٤ أكتوبر الماضي، إذ به ينخفض إلى ٥٦,٢٦ دولارًا يوم ١٨ ديسمبر، أي بانخفاض نسبي يبلغ نحو ٣٥٪، وهو ما يعد أعلى انخفاض نسبي منذ الربع الأخير من عام ٢٠٠٨، في أعقاب تضرر الأزمة المالية العالمية في شهر سبتمبر من هذا العام.

خمس محددات

يمكن القول إن هناك خمسة عوامل رئيسية ستتحكم في أسواق وأسعار النفط خلال عام ٢٠١٩، هي:

١- النمو الاقتصادي العالمي: حيث بات من المتوقع أن ينخفض معدل النمو الاقتصادي العالمي إلى نحو ٣,٥٪ خلال العام المقبل ٢٠١٩، وهو ما يقل بنحو نصف نقطة مئوية عن توقعات سابقة بهذا النمو. وكان لهذه التوقعات أثرها على توقعات منظمة أوبك (التي تمثل مصالح البلدان المنتجة والمصدرة للنفط) الصادرة في تقريرها الشهري. إذ دأبت هذه التقارير على مدى ثلاثة أشهر (سبتمبر إلى نوفمبر) على خفض معدل نمو الطلب على النفط في العام المقبل. وحسب التقرير الأخير للمنظمة في شهر ديسمبر ٢٠١٨، فمن المقدر أن يرتفع الطلب على النفط بمقدار ١,٢٩ مليون برميل يوميًا خلال عام ٢٠١٩ فوق مستوى الطلب في عام ٢٠١٨.

وتتوقع أوبك أن ينمو استهلاك دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بنحو ٢٥٠ ألف برميل يوميًا، بينما يزيد استهلاك البلدان خارج المنظمة (وفي المقدمة الهند والصين) بمقدار أكبر يبلغ ١,٠٤ مليون برميل يوميًا. وتتوقع المنظمة وصول الاستهلاك العالمي من النفط إلى نحو ١٠٠,٠٨ مليون برميل يوميًا في المتوسط خلال عام ٢٠١٩. وتشير المنظمة إلى توقعها بلوغ الطلب على نفوطها نحو ٣١,٥ مليون برميل يوميًا، وهو ما يقل بنحو ١,١ مليون برميل يوميًا عن تقديرات عام ٢٠١٨.

من: السعودية، وروسيا، والولايات المتحدة الأمريكية) ليغطي بل- ويفيض- الانخفاض في إنتاج كل من إيران وفنزويلا (حيث كان الإنتاج العالمي في شهر أكتوبر 2018 أعلى بمقدار 2,6 مليون برميل يوميًا مقارنة بمستواه منذ عام مضى)، فإن الوكالة تقدر تزايد إنتاج النفط الخام خارج بلدان الأوبك بمقدار 2,4 مليون برميل يوميًا في العام الحالي 2018، بينما تتوقع أن تبلغ هذه الزيادة في الإنتاج نحو 1,9 مليون برميل يوميًا في عام 2019. ووجد هنا تفاوتًا واضحًا بين توقعات أوبك ووكالة الطاقة الدولية، فبينما تقدر أوبك الزيادة بنحو 2,23 مليون برميل يوميًا، فإن المنظمة تضعها عند 1,9 مليون برميل يوميًا فقط. واستنادًا إلى توقعات بزيادة الإنتاج الأمريكي بنحو 1,2 مليون برميل يوميًا، فالمنتظر أن تكون الزيادة في الإنتاج العالمي خارج أوبك خلال العام القادم أكثر بالفعل من 1,9 مليون برميل يوميًا.

3- حجم المخزون التجاري: حيث تشير

وكالة الطاقة الدولية إلى أن مستوى المخزون التجاري في بلدان منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية قد ارتفع بمقدار 12,1 مليون برميل في شهر سبتمبر الماضي ليلبخ هذا المخزون 2875 مليون برميل، خلال الربع الثالث من عام 2018، وهو ما يمثل زيادة بمقدار 58,1 مليون برميل عن الربع الثاني من العام (أي نحو 130 ألف برميل يوميًا على مدى ثلاثة أشهر)، وهو أعلى مستوى إضافة للمخزون خلال ربع سنة منذ عام 2015.

وتشير الوكالة إلى أن وتيرة زيادة المخزون قد ارتفعت، حيث إن ارتفاع الإنتاج العالمي، إضافة إلى الإعفاء الذي منحه الولايات المتحدة لثماني دول من كبار المستوردين للنفط الإيراني من العقوبات، والسماح لها بالاستمرار في استيراد هذا النفط، واعتدال مستوى نمو الطلب؛ سوف تؤدي جميعها إلى زيادة المخزون في الربع الرابع من عام 2018، بمقدار 700 ألف برميل يوميًا، أي إضافة للمخزون قدرها 64 مليون برميل خلال الفترة أكتوبر-ديسمبر.

وقد زاد مستوى المخزون في دول منظمة التعاون الاقتصادي بالفعل خلال أربعة أشهر على التوالي من يوليو إلى أكتوبر، ليعود فوق مستوى متوسط هذا المخزون في الأعوام الخمسة الأخيرة. وتتوقع وكالة الطاقة بناء على مستوى الإنتاج في الدول خارج أوبك ومستوى الطلب العالمي على النفط، ومع افتراض بقاء مستوى إنتاج أوبك على ما هو عليه دون تسجيل زيادة أو انخفاض؛ أن يرتفع مستوى المخزون خلال النصف الأول من العام القادم بمقدار 2 مليون برميل يوميًا، أي إضافة للمخزون تصل إلى نحو 365 مليون برميل أخرى خلال ستة أشهر. ليصبح بذلك مستوى المخزون فوق مستوى متوسط مخزون خمسة أعوام مئآت الملايين من البراميل الذي يستهدفه «اتفاق

أوبك». وتؤكد إدارة معلومات الطاقة الأمريكية على هذه الإضافة للمخزون بتوقعها زيادة هذا المخزون بمقدار 600 ألف برميل يوميًا خلال عام 2019، أي إضافة نحو 220 مليون برميل للمخزون.

ولكن الوضع هنا سيكون رهًا بمدى التزام «أوبك» بخطة خفض الإنتاج الجديدة بمقدار 1,2 مليون برميل يوميًا خلال الأشهر الستة الأولى من عام 2019. إذ من المتصور أن خفض الإنتاج بهذا المستوى ربما يعمل على تحقيق مستوى أعلى من التوازن بين الطلب على النفط والمعروض منه، بحيث لا تتحقق هذه الزيادات الكبيرة في المخزون. كما أن الالتزام الأعلى يزيد من التوقعات بأن تعود المخزونات العالمية من النفط الخام عند مستوياتها خلال الأعوام الخمسة الأخيرة، لا سيما خلال النصف الثاني من عام 2019. وربما يعمل هذا الخفض على ارتفاع مستويات الأسعار عن المستويات التي تحققت خلال شهر ديسمبر 2018.

وعلى الرغم من أن العوامل الثلاثة المذكورة آنفًا هي العوامل الرئيسية في التأثير على الأسواق والأسعار؛ إلا أن هناك عاملين آخرين ظرفيين من الصعب تقدير تأثيرهما خلال عام 2019.

” أسعار النفط في 2019 ستوقف في أحد أبعادها على الموقف الأمريكي من صادرات إيران “

4- مدى استقرار الأوضاع في دول منتجة

ومصدرة كبيرة: يُعد هذا العامل من بين العوامل الأكثر تأثيرًا، حيث إن مدى استقرار الأوضاع الأمنية والسياسية في دول منتجة ومصدرة كبيرة (مثل: فنزويلا، وليبيا، ونيجيريا، وأنجولا) يؤثر بشدة على مستويات الإنتاج، وهو ما يؤثر بدوره على المعروض من النفط العالمي وعلى مستوى الأسعار. فقد لعب الانخفاض الكبير في إنتاج هذه البلدان دورًا مهمًا في الارتفاع الذي شهدته الأسعار خلال النصف الثاني من عام 2017 وعام 2018، حيث رفع الالتزام بخطة خفض الإنتاج المعمول بها إلى مستويات تزيد عن 160% من الخفض المتفق عليه في بعض الأشهر.

5- للموقف الأمريكي بشأن العقوبات على إيران: حيث كان لتراجع الإدارة الأمريكية قبل حلول أجل تطبيق العقوبات على إيران يوم 5 نوفمبر 2018 بثلاثة أيام، وإعلانها استثناء ثماني دول والسماح لها بالاستمرار في شراء النفط الإيراني لمدة ستة أشهر؛ دور بالغ التأثير في انخفاض الأسعار. ويأتي هذا الموقف بشكل مفاجئ تمامًا للأسواق، بعد أن كان الهدف المعلن هو سعي الإدارة الأمريكية ألا تُصدّر إيران أي قطرة من النفط. والدول الثماني هي الأكثر استيرادًا للنفط الإيراني، حيث تستورد 75% من جملة صادراته. وبالتالي، ستتوقف حالة المعروض في الأسواق ومستوى الأسعار بما إذا كانت الإدارة ستسعى فعليًا لتحقيق صفر صادرات إيرانية في شهر مايو المقبل، حينما تنتهي مهلة الأشهر الستة، أم سيكون لها رأي آخر مثل مد المهلة أو فرض حصص استيراد أقل للبلدان الثمانية؟.

الاقتصاد العالمي:

نزاعات تجارية تدفع نحو توقعات متشائمة للنمو



ومن المتوقع أن تستمر الهند (أسرع اقتصادات مجموعة العشرين نموًا) مع تسجيل الناتج المحلي الإجمالي نموًا سنويًا بنسبة 7,5% خلال عام 2018، ثم ينخفض هذا المعدل إلى 7,2% خلال 2019. أما في اليابان، فمن المنتظر أن يبقى معدل النمو قريبًا من 1,25% خلال عامي 2018 و2019. ويتوقع أن تسجل بريطانيا معدلًا يبلغ نحو 1,25% خلال نفس العامين، وذلك مع تأثر الأوضاع الاقتصادية سلبيًا نتيجة عدم اليقين بشأن مستقبل العلاقات بين بريطانيا والاتحاد الأوروبي.

ومن المنتظر أن يستمر الطلب المحلي قويًا في كل من أستراليا وكوريا الجنوبية. وينتظر أن تسجل أستراليا معدلًا للنمو يبلغ نحو 3% في العامين 2018 و2019. وسوف يدعم النمو فيها نموًا قويًا للاستثمارات، وخلق المزيد من الوظائف. أما كوريا الجنوبية فستسجل معدلًا للنمو يبلغ نحو 2,75% خلال العامين بفضل سياستها المالية التوسعية التي ستعطي دفعة لدخول وإنفاق العائلات.

أزمات الاقتصادات الناشئة

تمتد توقعات تراجع النمو العالمي إلى بعض الاقتصادات الناشئة، حيث تهيئ الصورة فيها إجمالًا إلى المزيد من التشاؤم، خاصة في أعقاب ما تعرضت له عملات بعض البلدان وأسواقها المالية من توترات، خلال النصف الثاني من عام 2018. فقد ضعفت توقعات معدل النمو بشدة لتوكيا في أعقاب الضغوط على الليرة التركية، على خلفية المديونية الخارجية المرتفعة للقطاع المصرفي وقطاع الشركات، وسوف يؤثر ارتفاع معدلات التضخم وارتفاع أسعار الفائدة بشكل سلبي ليؤدي إلى انخفاض في كل من الاستهلاك والاستثمار.

وترى منظمة التعاون أن معدل النمو في المكسيك سيرتفع بشكل متواضع ليلبغ 2,5% في عام 2019 على خلفية تحسن الثقة بعد انتخابها الرئاسية في يوليو 2018، وتزايد تحويلات عمالها في الولايات المتحدة، وخفض سعر صرف عملتها. كما أن إنهاء الخلافات التجارية مع الولايات المتحدة والتوصل لاتفاقية

على النقيض من حالة التفاؤل الشديد التي سادت في نهاية عام 2017، بشأن توقعات النمو خلال العامين 2018 و2019، يبدو الوضع الآن أميل للتشاؤم فيما يخص عام 2019. فقد كانت الخلاصة التي ذهبت إليها التوقعات قرب نهاية عام 2017 هي أن العالم على الأرجح سيشهد عامين جيدين آخرين من النمو، بينما باتت التوقعات في نهاية عام 2018 بشأن معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2019، خاصة في مجموعة العشرين التي تُنتج أكثر من 83% من الإنتاج العالمي، محل مراجعة بالخفض أكثر من مرة.

تراخي معدلات النمو

تشير منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية إلى بدء التراخي في معدلات نمو الاقتصاد العالمي خلال عام 2018. وتتوقع المنظمة أن يستقر معدل النمو الاقتصادي العالمي حول 3,5% خلال عام 2019، وهو ما يقل بنحو نصف نقطة مئوية عن توقعات سابقة، ويتوقع انخفاض معدل النمو في أغلب بلدان مجموعة العشرين. فمن المتوقع أن يسجل معدل النمو الاقتصادي في الولايات المتحدة ما يقرب من 2,9% هذا العام، ليتراخي إلى نحو 2,6% في عام 2019. ويستند هذا التوقع بالأساس إلى استمرار تشديد السياسة النقدية برفع سعر الفائدة الأمريكية بشكل تدريجي.

وقد تراخي النمو في منطقة اليورو مبكرًا منذ بداية عام 2018، خاصة في القطاعات الصناعية التي واجهت ضعفًا في الطلب الخارجي على منتجاتها. ومن المنتظر أن تحقق المنطقة معدل نمو يقارب من 1,9% خلال 2018، وأيضًا خلال عام 2019. بل وقد ينخفض معدل النمو أكثر من ذلك مع تسجيل الاقتصاد الألماني (أكبر اقتصاد أوروبي) انكماشًا خلال الربع الثالث من عام 2018، وهو أول انكماش يسجله منذ عام 2015. أما في الصين، فمن المنتظر أن يتراخي نمو الناتج المحلي الإجمالي ببطء، ليصبح نحو 6,5% في عام 2018، ومن المتوقع استمرار انخفاض هذا المعدل إلى 6,1% خلال عام 2019.

تجارية جديدة لأمريكا الشمالية ربما تكون له بعض الآثار الإيجابية.

وفي البرازيل، هناك الكثير من عوامل عدم اليقين بشأن السياسات الاقتصادية في المستقبل. وقد تم مراجعة معدل نموها في العام الحالي بانخفاض ليبلغ ١,٦٪ فقط. ويعتمد معدل نموها خلال عام ٢٠١٩ على مدى مضيها في طريق الإصلاحات الاقتصادية، حيث قد يرتفع ليسجل ١,٨٪، كما ترى منظمة التعاون في حال النجاح في تطبيق إصلاحات واسعة. وفي الأرجنتين انخفضت توقعات النمو بشدة، مع تسارع ضبط أوضاع ماليها العامة، وتشديد السياسة النقدية، وهو ما يعكس في شكل انخفاض حاد في الطلب المحلي. وعلى الرغم من أنه من المفترض أن يعطي التخفيض الحاد لسعر صرف عملتها دفعة للصادرات، إلا أنه من المتوقع انخفاض معدل النمو هذا العام بمقدار ٢٪، وأن يشهد البلد ركوداً خلال العام المقبل. وفي جنوب إفريقيا تمت مراجعة معدلات النمو بالتخفيض مع تدهور الاقتصاد ليدخل

في حالة ركود خلال النصف الأول من العام الحالي، وهو ما يتوقع استمراره خلال عام ٢٠١٩.

ومن المقدر أن تسجل روسيا معدلًا للنمو يبلغ ١,٦٪ خلال عام ٢٠١٨، ويتوقع ارتفاعه إلى ١,٧٪ في عام ٢٠١٩. ومن الطبيعي أن ترتبط معدلات النمو المتوقعة في بلد نفطي

كبير كالملكة العربية السعودية (أكبر مُصدّر عالمي للنفط) وغيرها من البلدان المصدرة الكبيرة للنفط بما ينتظر أن تشهده أسعار النفط خلال عام ٢٠١٩، وحتى الآن فالالاتجاه السائد هو تغليب كفة انخفاض هذه الأسعار قليلاً مقارنة بالم متوسط المتحقق خلال عام ٢٠١٨، أي من المحتمل أكثر حدوث انخفاض محدود في النمو ما لم يعوض ذلك ارتفاع واضح في معدلات نمو القطاعات غير النفطية. وستكون معدلات النمو الأضعف خلال عام ٢٠١٩ في الأغلب من نصيب الاقتصادات الناشئة، تلك التي تواجه ضغوطاً ملموسة في أسواق المال العالمية، وانخفاضاً بالغاً في أسعار صرف عملاتها.

عاملان حاكمان

على الرغم من تعدد العوامل التي يمكن أن تكون وراء حالة التشاؤم بشأن نمو الاقتصاد العالمي خلال العام الجديد؛ إلا أن تصاعد المنازعات التجارية بشكل خاص أدى إلى التأثير سلبيًا على توقعات النمو في المدى المتوسط. هذا إلى جانب السياسات الاقتصادية في بعض الدول الكبرى، وعلى رأسها الولايات المتحدة، وخاصة الاتجاه إلى تشديد السياسة النقدية برفع أسعار الفائدة التي تعد من بين أهم العوامل التي قد تدفع العالم إلى الدخول في حالة من التباطؤ الملحوظ في النشاط الاقتصادي، إن لم يكن ركوداً اقتصادياً شديداً في بعض البلدان.

ومن ثم، يعتمد الأداء الاقتصادي عمومًا على ما يشهده هذان العاملان من تطورات. وربما يكون هناك أثر للجو

المتفائل الذي أعقب محادثات الرئيس الأمريكي «دونالد ترامب» والصيني «شي جين بينغ» على هامش قمة العشرين، في بداية شهر ديسمبر ٢٠١٨، لا سيما قرار هذه القمة بتعليق فرض رسوم جمركية أكثر ارتفاعًا على سلع التبادل التجاري بين البلدين لمدة تسعين يومًا. إذ من المفترض أن يتم خلال هذه المهلة التوصل إلى اتفاق تجاري بين البلدين.

والأمر المرشح أنه إذا تم التوصل إلى اتفاق فقد لا تنخفض معدلات النمو على النحو الذي تم توقعه من قبل منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية أو في مؤسسات أخرى كصندوق النقد الدولي. إذ تكفي الإشارة إلى أن السبب الرئيسي وراء انخفاض معدلات النمو خلال الربع الثالث من عام ٢٠١٨ في كل من ألمانيا واليابان (البلدين الأكثر تحقيقًا لفائض في حسابهما الجاري من بين البلدان الصناعية المتقدمة) كان يعود بالأساس إلى انخفاض الطلب على صادرات البلدين إلى الصين بسبب تضرر النزاعات التجارية للبلد الأخير مع الولايات المتحدة.

أما في حالة عدم القدرة على التوصل لاتفاق تجاري، وبدون الإقدام حتى على مد المهلة حتى يتسنى إعطاء فرصة أكبر للمفاوضات، فقد هجر العالم بالفعل بانخفاض شديد في معدلات النمو.

رهان سعر الفائدة

والأمر مماثل فيما يخص السياسة الاقتصادية الأمريكية، لا سيما سياساتها النقدية. فبعد ميل معدل النمو للانخفاض، وتوفير إحساس عام بالتشاؤم، بات البعض يراهن على أن مجلس الاحتياطي الفيدرالي (بنك الولايات المتحدة المركزي) لن يقدم على المزيد من خفض في سعر الفائدة خلال العام الجديد، في مقابل توقعات سابقة بأن المجلس قد يقوم بإجراء خفضين جديدين على هذا السعر خلال النصف الأول من ٢٠١٩.

وسوف يكون هذا الإجراء مفيداً أيضاً بدرجة ما لاقتصادات البلدان الناشئة، إذ قد يكون من شأن الكف عن رفع أسعار الفائدة الأمريكية تخفيف الضغوط على عملات هذه البلدان، وتوقف حركة نزوح المزيد من رؤوس الأموال خارجها، مما قد يساعدها على خفض أسعار الفائدة فيها، وإتاحة الفرصة بالتالي أمام المزيد من الاستثمار والنمو، فاهيك عن الفرص التي يتيحها انخفاض أسعار صرف عملاتها من توسع في صادراتها حال هدوء جبهة التجارة العالمية.

يمكن القول -في النهاية- إنه إذا ما تم التوصل إلى نهاية سعيدة للخلافات التجارية الأمريكية-الصينية، وتوقفت -في الوقت نفسه- حركة رفع أسعار الفائدة الأمريكية خلال عام ٢٠١٩؛ فمن المنتظر ألا تتحقق التوقعات المتشائمة التي سادت في نهاية عام ٢٠١٨، أو قد لا تتحقق على الأقل بنفس الحدة.

”المنازعات التجارية و السياسة النقدية الأمريكية تدفعان إلى تباطؤ النمو“

التفاعلات السيبرانية:

تزايد التدخلات الحكومية والجاسوسية الاقتصادية



تبرز في التفاعلات السيبرانية في عام ٢٠١٩، من أبرزها:

١- اختبار الثقة السيبرانية: من المتوقع أن يكون هناك تدافع جماعي في عام ٢٠١٩ لتبني إجراءات أمان أكثر صرامة للبيانات من قبل المؤسسات والشركات الكبرى، والتي لم تأخذ المشكلة على محمل الجد كما ينبغي، كما برز في أزمة «كمبريدج أناليتكا» في عام ٢٠١٨، والتي كشفت عن تسريب بيانات ٨٧ مليون مستخدم في فيسبوك. فقد تنامت إثر تلك الأزمة ضغوط المستهلكين لتقديم ضمانات جديدة بشأن الخصوصية وعدم إساءة استخدام بياناتهم الشخصية. وبدا في هذا المضمار أن هنالك اتجاهاً عالمياً لتوفير إعدادات وبرامج حاسوبية للمستهلكين لعمل مزيد من التحكم في بياناتهم، من خلال الاحتفاظ بها على هواتفهم الذكية أو أجهزة الكمبيوتر المحمول. ومن المتوقع أن يأخذ ذلك الاتجاه أبعاداً أكثر اتساعاً في الفضاء السيبراني في عام ٢٠١٩، حيث ينتظر أن تدخل شركات الخدمات الإلكترونية ومواقع التواصل الاجتماعي في اختبار ثقة مع المستهلك للبرهنة على أن البيانات الخاصة بهم لن يتم تسريبها.

٢- تهديدات الجريمة الإلكترونية: حيث يتوقع أن تصل تكلفة التصدي للجرائم الإلكترونية إلى حوالي تريليوني دولار في عام ٢٠١٩، فيما ينتظر أن يتضاعف الرقم أربع مرات في السنوات الثلاث القادمة، الأمر الذي يعكس حجم التحديات التي تواجه الشركات والمؤسسات العامة والخاصة في سائر أنحاء العالم. ويعظم ذلك التحدي المتنامي من إيلاء الدول أهمية أكبر للأمن السيبراني، والذي لم يضعه مجتمع الباحثين والمبرمجين في حساباتهم عندما طوروا الإنترنت في السبعينيات والثمانينيات من القرن العشرين، إذ ارتفعت أعداد مستخدمي الإنترنت من ١٪ من سكان العالم في عام ١٩٩٦ إلى قرابة أربعة مليارات شخص وفقاً لأرقام عام ٢٠١٧، أي ما يقرب من نصف سكان العالم. وقد حولت تلك الزيادة الضخمة والمتسارعة الإنترنت إلى ركيزة للتفاعلات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، وتزايد الاعتماد

تأخذ التفاعلات السيبرانية منعطفات جديدة في عام ٢٠١٩ تشير إلى استمرار الفضاء الإلكتروني كساحة تأثيرية متنامية على قضايا الدول والمجتمعات والأفراد. ففي الوقت الذي توجه فيه الشركات الكبرى إلى محاولة استعادة ثقة المستخدمين، إثر أزمة تسريب بيانات المستخدمين في وسائل التواصل الاجتماعي، فإن همة توقعات باتساع التدخلات الحكومية للحد من التوظيف السلبى لتلك الوسائل على أمن الدول والمجتمعات، مما قد يحجم الاتجاه الراهن للرقابة الذاتية التي تقوم بها الشركات ذاتها. موازاة ذلك، فإن الصراع الصيني-الأمريكي الذي انتقل إلى ساحة قرصنة الأسرار التجارية لن يهدأ أواره على الأرجح في العام الجديد، إذ تصب معظم المؤشرات في اتجاه استمرار الهجمات الإلكترونية المتبادلة بين القوى الكبرى.

وتنطلق تلك الاتجاهات المتوقعة من طبيعة الأزمات السيبرانية المتلاحقة التي عرفها العالم في عام ٢٠١٨، وشهدت جدلاً واسعاً ارتبط في الأساس بتصاعد المنافسة بين القوى الكبرى في عددٍ من المجالات، كالنظور التكنولوجي، والجاسوسية التجارية، ومخاطر الاختراقات الأمنية المتبادلة بين الدول، واستخدامات الذكاء الصناعي، وغيرها. وعكس استمرار ذلك الجدال في العام الجديد عدم حسم هذه المناقشات والتدخلات في الفضاء السيبراني، سواء من الجهات التنظيمية أو التشريعية في الدول المعنية، أو المبادرات الأممية، مثل المواثيق المقترحة من منظمة الأمم المتحدة لتنظيم المنافسات المحترمة بين الحكومات، أو وضع أطر لاستخدام الأفراد لوسائل التواصل الاجتماعي والتي يتنامى استخدامها عاماً بعد آخر.

اتجاهات متوقعة

وفي مقابل التراجع التدريجي لفعالية القرصنة التقليدية، وعمليات الخداع الإلكتروني، والتهديدات المستمرة؛ فإن همة تحديات سيبرانية صاعدة تُلقى بظلالها، سواء على تماسك المجتمعات داخلياً، أو التعايش فيما بين الدول، أو حتى تهديد الديمقراطيات المستقرة. وعليه، فإن همة اتجاهات متوقعة قد

المبادل والفرص الاقتصادية، ما جلب صعفاً للأمن السيبراني، والذي يضعه المنتدى الاقتصادي العالمي في المرتبة الخامسة في قائمة المخاطر الأكبر التي تواجه ممارسة الأعمال التجارية، حيث صنفته ١٩ دولة على أنه الشاغل الأول، من بينها ١٤ دولة في أوروبا وأمريكا الشمالية. وعلى الرغم من أن تقنيات الجيل القادم من تكنولوجيا الاتصالات، مثل: الذكاء الاصطناعي، وإنترنت الأشياء، وغيرها، تتيح فرصاً كبيرة لمواجهة الجريمة الإلكترونية؛ إلا أنها تظهر أيضاً نقاط ضعف جديدة لا يزال مجتمع الأمن الإلكتروني غير مستعد لها إلى حد كبير.

٣- معارك القرصنة التجارية : حيث توفر أعمال التجسس التجاري والاقتصادي للدول القومية منفذاً للحصول على التكنولوجيا الجديدة، مع تساؤل فرص الحصول عليها بشكل شرعي، بسبب زيادة الحماية التجارية، وهو ما يثير تساؤلاً أكبر في عام ٢٠١٩ حول كيفية حفاظ المؤسسات على الملكية الفكرية

من أيدي القرصنة الإلكترونيين المدعومين من الدول. ويأخذ هذا التساؤل أهميته في ظل تحفيز السياسات الحكومية المرؤجة للحماية التجارية، خاصة في الولايات المتحدة، وارتفاع وتيرة «الحروب التجارية» بين القوى الصناعية الكبرى، الأمر الذي قد يؤدي إلى جولة جديدة من الهجمات الإلكترونية، تحت رعاية حكومات، من

أجل سرقة براءات الملكية الفكرية وغيرها من الأسرار التجارية، بهدف كسب مزايا تنافسية في السوق العالمية. من هنا، فمن المتوقع أن يلجأ قرصنة الحروب التجارية في العام الجديد إلى المزج بين تقنيات قائمة، غير المنظورة، والتي أثبتت جدواها، وأخرى مستحدثة، للانقضاض على حقوق الملكية الفكرية، بدلاً من مجرد استهداف المعلومات الشخصية أو غيرها من البيانات الحساسة.

وتبرز في هذا السياق ثلاثة مجالات حيوية للمنافسة والخلافات بين الدول الكبرى في مجال أنشطة الجاسوسية الاقتصادية سوف تأخذ أبعاداً أكبر في صراعات القوى الكبرى في عام ٢٠١٩.

أولها، التسلسل عبر توريدات البرامج **Software supply chain**، والتي تعتبرها دول مثل الولايات المتحدة تهديداً للبنية التحتية الحيوية وقطاعات أخرى. وثانيها، طبيعة القوانين المنظمة لعمل الشركات الأجنبية، والتي قد تشكل تهديداً للملكية الفكرية لدول أخرى، كما هو الحال في الصراع بين الولايات المتحدة والصين وروسيا. إذ تشير واشنطن إلى أن قانون الأمن السيبراني في الصين لعام ٢٠١٧ يلزم الشركات الأجنبية بتقديم تقنياتها للحكومة الصينية لمراجعات الأمن القومي، كما أن روسيا زادت طلبها على مراجعة كود المصدر -وتشرف عليه الاستخبارات الروسية- للموافقة على التكنولوجيا الأجنبية المباعة في بلادها. أما ثالث هذه المجالات فيتعلق بخضوع شركات التكنولوجيا الأجنبية لتأثير دول أخرى أو أجهزة استخبارات في بلدانها، مما

قد يشكل تهديداً لتأمين الشبكات في الدول التي تعمل فيها. فغالباً ما تقدم هذه الشركات خدمات تتطلب الوصول إلى نقاط التحكم في شبكات الكمبيوتر التي تدعمها، مما يوفر فرصاً للدول الأجنبية للحصول على معلومات حساسة.

٤- تراجع الرقابة الذاتية : فمع اتساع الاستخدامات السلبية لوسائل الاتصال الاجتماعي على صعيد نشر خطابات الكراهية والأخبار الكاذبة؛ تتجه العديد من الحكومات والمنظمات الإقليمية إلى التحرك لوضع أطر قانونية وتنظيمية لتلك الوسائل، كما فعل الاتحاد الأوروبي، وكذلك ألمانيا التي تفرض غرامات على منصات التواصل الاجتماعي التي لا تحذف المحتوى المرؤج للكراهية والعنف. ولعل هذا الاتجاه المتوقع تصاعده في العام الجديد قد يحدث جدلاً بين الحكومات وشركات التواصل والتكنولوجيا في عام ٢٠١٩، نظراً للمخاوف من تأثير ذلك على حرية التعبير، ومحاولة شركات التواصل الاكتفاء بالرقابة الذاتية، أي تشكيل غرف عمليات خاصة بإزالة المحتوى من تلقاء نفسها، أو بناءً على توصيات من جهات رسمية، وهو أمر يُتوقع تراجعه خلال عام ٢٠١٩، نتيجة وقوع الحكومات والبرلمانات تحت ضغوط متزايدة للتدخل لتنظيم وسائل التواصل الاجتماعي، في ظل اتساع توظيفها في حوادث الكراهية وتجنيد الإرهابيين.

ارتفاع وتيرة «الحروب التجارية» بين القوى الصناعية الكبرى قد يؤدي إلى جولة جديدة من الهجمات الإلكترونية

٥- تصاعد الطلب على الذكاء الاصطناعي (AI)؛ إذ تشير تقديرات عدة إلى أن الطلب العام على الذكاء الاصطناعي قد يرتفع في ٢٠١٩، الأمر الذي يجعله عام القرارات الفعلية بشأن تبني التكنولوجيا فائقة التطور. إذ إن تقنيات الذكاء الاصطناعي تتطور بالفعل في أماكن عدة وباستثمارات كبيرة، كما أن الكثير من الشركات الناشئة ومصنعي التكنولوجيا التقليديين يقومون بتجريب أحدث المنتجات في هذا المجال. ومن المتوقع أن يؤثر الذكاء الاصطناعي في حياتنا اليومية بطرق غير ظاهرة، لكنها مؤثرة، حيث سيطراً تحسن على برامج الروبوتات الذكية في الإجابة على الاستفسارات ومراقبة برامج خدمة العملاء. كما ستستمر وتيرة تبني تكنولوجيا الذكاء الاصطناعي في قطاعات مختلفة من التصنيع إلى التعليم، وتجارة التجزئة، وغيرها من المجالات الحيوية في ٢٠١٩. ومع ذلك، فإن سيطرة الذكاء الاصطناعي على مناحي الحياة المختلفة ستظل أكثر ظهوراً في أفلام الخيال العلمي في المستقبل المنظور، أو على الأقل في مدى السنوات القليلة القادمة، من وجودها في الواقع.

الخبراء المشاركين

أبجدياً

عزت إبراهيم	أحمد أمل
عمرو عبد العاطي	أحمد عليبة
مجدي صبحي	توفيق اكليمندوس
محمد إبراهيم	جمال عبد الجواد
محمد جمعة	حسن أبو طالب
محمد فايز فرحات	خالد حنفي
محمد كمال	خالد عكاشة
محمد مجاهد الزيات	دلال محمود
نهي بكر	سعيد عكاشة

المعاونون من شباب الباحثين

هايدى عليوه	محمد عبد الرازق
هبة شكرى	مريم رافت
الاء برانيه	محمد هيكل
هاله جلال	رحمه مصطفى
عمر الحسينى	داليا يسرى
محمد بركات	نرمين كامل
محمد محرم شادى	احمد بيومى
تقى النجار	رحمه عليوه
محمود قاسم	الشيماء عرفات
حسين عبد الراضى	شيماء البكش
صلاح وهبة	شادى محسن
هبة زين العابدين	مها علام
لميس سامى	نوران عوضين
دينا محمود	بلال منظور

الفريق التنفيذي

خالد عدلى	التصميم: أدمد حسني
أسامه حسان	رامى رشدى
هشام سويد	إسراء حمدي
نور وجيه	محمد عصام الدين
مرودة الحداد	ميرنا كمال

Sponsors



Quest كويست
Arkentment Systems & Technology House
دار النظم والتكنولوجيا المتقدمة

Global العالمية
Enviromental Technology التكنولوجيا البيئة

المصري اليوم
www.almasryalyoum.com



ECSS

مركز البحوث والدراسات
الاسلامية والعلوم الشرعية



المركز المصري للدراسات الاستراتيجية
ECSS | EGYPTIAN CENTER FOR STRATEGIC STUDIES

100 شارع الهرماني - مصر الجديدة - القاهرة . تليفون: 226905861 - 226905862 - 226905863

www.ecsstudies.com - Email: info@ecsstudies.com